

العمل غير المهيكل

موريتانيا

محمد أحمد المحبوبي

خبير استشاري في مجال الدراسات التنموية والإعلام والنوع

تعتبر ظاهرة العمل غير المهيكّل في الجمهورية الإسلامية الموريتانية من وجهة نظر المجتمع المدني هي مريض الفرس ومكمن البأس، وربما سبب معظم الشرور والفتن التي عصفت وربما ستعصف بالوضع الاجتماعي. فالالاقتصاد غير المصنّف يمثل الرافعة الاقتصادية للاقتصاد الموريتاني بنسبة تصل ٦٤ ٪ لساكنة تتجاوز ٣,٥٣٧,٣٦٨ نسمة. وتكمن أهمية القطاع غير المصنّف في دوره كركيزة أساسية لاغنى عنها، وتظهر في اللزواجية الكاملة للاقتصاد الوطني، ما أعطاه وزناً كبيراً ودوراً محورياً من حيث توفير الوظائف وفرص العمل لحوالي ٤٦,٨٪ من القوى النشطة العاملة من حيث مساهمته في تشكيل الناتج الداخلي الخام بنسبة ٣٠٪ ثم بسبب حجمه الوزان في التشغيل ومحاربة الفقر بنسبة ٨,٤٢٪.

غير أن تناول الاقتصاد غير المهيكّل في موريتانيا مسألة لها ما بعدها وما قبلها. فالقائمون عليها، كمبادرة أولى يقوم بها المجتمع المدني، تتطلب قدراً من الحذر ومن الصرامة والصدق، حيث إننا أمام عمل هو الأول من نوعه في موريتانيا، ويتناول موضوعاً شائكاً محيناً ويقابل بالكثير من التحديات سواء على مستوى جمع المعطيات أو تحليلها، زد على ذلك ضرورة التركيز على منهجية تعتمد الجمع بين حقوق العاملين في هذه الدائرة الواسعة من الاقتصاد وتناول بعد النوع من خلال رصد ظروف مشاركة المرأة ودمج الشباب، مقارنة تعتمد في آن واحد بعد الحقوق وبعد السوق وتأخذ في الاعتبار الأبعاد والمناحي الاجتماعية للعامل أكثر من المناحي الاقتصادية، منهجية تستلهم تشخيص الواقع وإبراز البدائل والاستفادة من التجارب المتراكمة للمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية دون إهمال دور الخصوميين، فالعمل غير المهيكّل يمثل أحد الأوجه الجديدة للاقتصاد الشمولي الرأسمالي الليبرالي المعولم المنفتح، هذا الاقتصاد المنغلق على ذاته من خلال مفهومي العمل المبرح والإنتاج الفردي الساعي وراء المردودية بأي ثمن كانت تلك المردودية، هذا الاقتصاد اللأخلاقي وغير القانوني واللإنساني.

وهذه تحديات قبلنا مواجهتها علناً ننال إحدى الحسنيتين؛ إما أن نخوض في موضوع أمواجه هائجة ونحن مهددون بالفرق وطوق النجاة بعيد المنال، أو أن ننسحب أمام تلك التحديات ونخسر رهاننا كمجتمع مدني. وحسبنا في هذا الملخص أننا حاولنا قدر الإمكان وبنفس الدرجة تحرير ذلك الموقف السلبي من المجتمع المدني من خلال تقديم رؤية ولو آنية لموضوع شائك ومعاصر.

إن الملخص الذي بين يديك عزيزي القارئ لا يعدو كونه تقريراً يحاول ربط العمل غير المهيكّل في الاقتصاد الموريتاني بمجاله وبخاصته المجتمعية رسمية كانت أم شبه رسمية على ضوء التغيرات الجديدة المتجددة في موريتانيا وفي العالم العربي والإفريقي، وما فرضته وتفرضه من تحولات اقتصادية وقانونية، سواء على مستوى حق العامل في التظاهر والتعبير عن الرأي، أو على مستوى مطالبته بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية المحمية من طرف المواثيق الوطنية قبل الدولية، ثم في سياق مصادقة الأمم المتحدة على مجموعة أهداف للتنمية المستدامة ١٧ لما بعد ٢٠١٥ وأجندة ٢٠٣٠ وما صاحبها ويصاحبها

من تغييرات على المستويات المؤسسية والقانونية، وما تفرضه اتفاقيات الشراكة المتوسطة مع الاتحاد الأوروبي من ضرورة الأخذ برأي المجتمع المدني في الصغيرة والكبيرة وإلزامية إشراكه بصفة فعلية في سن ومتابعة السياسات العمومية وتنفيذها، تلك السياسة الجديدة القديمة التي نود إن تنال قسطها هذه المرة من التفعيل ومن التزام الحكومات بها.

فالقطاع غير المهيكّل الموريتاني تبوأ مكانة مركزية في التنمية المحلية المجتمعية، وصار ملاذاً للشباب العاطلين عن العمل العازفين عن الكسل والالتكالية، فمعظم العاملين في سوق التشغيل غير المصنفة هم من الشباب ذوي المؤهلات المتوسطة والنساء الأميات ومتوسطات التكوين والأرقاء السابقين والفئات المهشمة تقليدياً والتي لم تحظَ وربما لن تحظى على الأقل في القريب العاجل بالفرص المتاحة للآخرين من توفر فرص عمل مجزٍ، صار حلاً مؤقتاً لمشكل البطالة، على الرغم مما يتعرض له العاملون فيه من جور وظلم تديسي للحقوق وتلاعب بها، ومن هنا وأمام استفحال المشكل وتكراره، قررت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في إطار تقرير الراصد العربي عن العمل غير المهيكّل، تخصيص جزء منها للقطر الموريتاني. ويمثل السكان العاملون ٦٣,٤٠٪ من السكان في سن العمل، مقابل ٣٩٪ حسب المسح الوطني المرجعي حول التشغيل في القطاع غير المصنّف ٢٠١٢. ويقدر معول البطالة بـ ٨٥,١٢٪ على المستوى الوطني مقابل ١٠,١٪ سنة ٢٠١٢.

إن خصائص العمل غير المهيكّل في موريتانيا التي قدمنا في هذا التقرير، اعتمدت على التصنيفات العشرة المعتمدة والتي من أهمها قياس هشاشة العمل وغياب الحماية الاجتماعية وتردي الراتب أو الأجر وعدم استمرارية العقد إن وجد وارتباطه التام بعلاقات القرابة والأسرية، إضافة إلى انعدام الحقوق والتحايل عليها مثل العطلة والعمل اللائق وساعات العمل. وخلصنا إلى أن العمل غير المهيكّل في موريتانيا يتميز بـ:

- إنتشار عمالة القصر في القطاع غير المهيكّل في المدن الكبيرة.
- عمالة القصر من النساء في القطاع غير المهيكّل في المدن الكبيرة.
- إنتشار العمالة الأجنبية وإحتكارها لبعض الوظائف في القطاع غير المهيكّل مثل البناء والصيد.
- محدودية الطلب والسوق.
- مشاكل تسويق المنتجات والنفاذ إلى القرض الميسر.
- إرتفاع نسب الفائدة على القروض إن وجدت، يضاف إلى ذلك غياب التجهيزات والمعدات والأدوات وعدم التشجيع على مواصلة الدراسة والتدريس.

وفي ما يخص المتدخلين، فهم كثير. فلقد انتهت الدولة بصفة مبكرة إلى أهمية القطاع غير المهيكل، وحاولت تطهيره ودعمه ومواكبته من خلال العديد من المبادرات والمؤسسات والشركاء الوطنيين والدوليين، مثل المكتب الدولي للشغل والبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية. وعلى المستوى الوطني والوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب سنكتفي في هذا الملخص بتقديم نموذج واحد هو دور صندوق الإيداع والتنمية في ترقية القطاع غير المهيكل ودوره التنموي كركيزة وذراع تنموية للحكومة الموريتانية.

فقد مكن صندوق الإيداع والتنمية من خلال إنشاء صندوق دعم التشغيل من خلق بيئة تنافسية، من شأنها أن تخلق حركة اقتصادية تفرض على البنوك الأولية التجارية فتح الباب واسعاً أمام السكان وخفض نسب الربح والفائدة وتجاوز العروض المصرفية التقليدية، وصار البلد يتوفر على مؤسسة مالية مهمة حاولت تمويل وتنفيذ ووضع برامج اجتماعية موجهة إلى الفئات الهشة، خصوصاً منها أنشطة القطاع غير المهيكل الذي تسهر السلطات العليا على متابعته وترقيته. وأخيراً مكن الصندوق من خلق ما يقارب من 13000 مابين نشاط مدبر للدخل وفرصة عمل في مختلف الولايات^٣.



وتجمع المصادر التي حصلنا عليها على أن أكثر من 90% من الاقتصاد الوطني غير مهيكّل، على الرغم من أن المسؤولين يرون أن ذلك ربما يكون أفضل نظراً لما يعانيه القطاع من مشاكل: من عدم وجود حماية اجتماعية ولأن المشتغلين به لا يريدون الانتساب إلى صناديق التأمين الاجتماعي ولا التسجيل لدى غرف التجارة ونظراً لما يتطلب ذلك من الوقت، خصوصاً أن التوصية الأخيرة للمكتب الدولي للشغل رقم ٢٠٩ بتاريخ ٢٠١٥ توصي بضرورة تنظيم وتشخيص القطاع غير المهيكل من مختلف المناحي والجوانب، ولكي تتمكن من تقديم حلول جذرية لمجمل المشاكل. ولقد قامت الدولة بالعديد من المبادرات، وتسعى اليوم إلى التنظيم القانوني والمؤسسي، وإلى تنظيم وهيكلية FORMALISATION القطاع غير المصنف بدعم من المكتب الدولي للشغل للقيام بتشخيص شامل لوضعية القطاع وتقديم مقترحات حول قانون الضمان الاجتماعي مثل تخفيض نسبة المساهمة إلى 8% بدلاً من 18%^٢

السكان النشطين المهيكلين



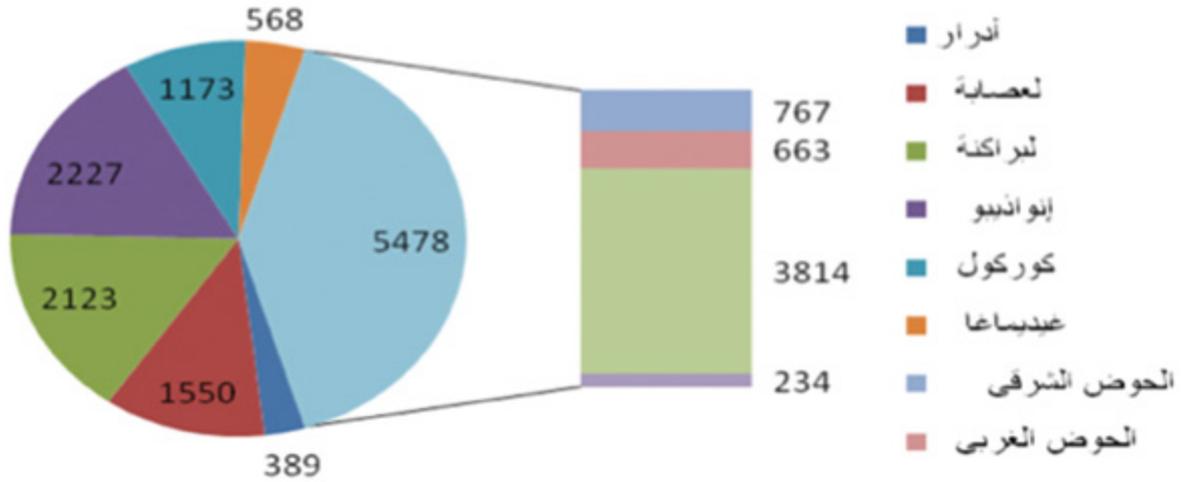
النسبة



٣ - صفحة ١٦ من التقرير السنوي لصندوق الإيداع والتنمية لسنة ٢٠١٤.

٢ - مقابلة مع الدكتور حمود إطفيل: المدير العام للشغل بوزارة الوظيفة العمومية بتاريخ ٢٥ إبريل ٢٠١٦.

عدد المشاريع وفرص العمل في إطار صندوق الإيداع والتنمية



غير المهيكّل، يبدو أكثر إثارة للاهتمام من غيره، حيث يتعلق الأمر بقضية اجتماعية ومجتمعية بنيوية، يجب أن يكون البحث فيها مؤصلاً ومتواصلًا على كافة المستويات، وخصوصاً منها المناحي الحقوقية والإجرائية وغيرهما. فالدستور الموريتاني يضمن للمرأة كافة الحقوق ويتكفل قانونياً وأخلاقياً بالرفع من حضورها وترقيتها والتكفل بحقوقها الاقتصادية والحقوقية وتمكينها تنموياً من خلال محاربة كافة أشكال التمييز ضدها، والرفع من مستواها التعليمي والصحي، ما سيؤهلها إلى أن تتبوأ مكانة لائقة بها.

ولقد حاولنا قدر المستطاع قياس درجة حضور المرأة في الاقتصاد غير المهيكّل، ولكننا نجزم أن ذلك الحضور لا يعكس الحقيقة، ولا يكشف المسكوت عنه. فمجمّل السياسات الحكومية (رغم كثرتها وتعددتها) التي أعدت وصيغت بل ونفذت في بعض أو كل أرجاء الوطن، لم تغير الكثير من حال المرأة، خصوصاً في المجال غير المهيكّل والتشغيل.

فالمرأة ما زالت تراوح مكانها ومكانتها، وما زالت النظرة المجتمعية لها هي نفسها، مجتمع ذكوري ينظر إلى المرأة بإكرامية وبقدر من المجاملة والتقدير الظاهر، بينما هي في الواقع نظرة تركز الفقر والتبعية

الاقتصادية متبوعة بأخواتها القانونية والاجتماعية. إن متابعة تطور سير تمكين المرأة الموريتانية اقتصادياً، وخصوصاً على مستوى القطاع غير المهيكّل، على الرغم مما تبديه من نمو ظاهري، فهو يعد على الأصابع، وخصوصاً عند المرأة الحضرية المتعلمة القادمة من حاضنة اجتماعية أرسقراطية في جل الحالات. ومن اللازم تناول تمكين المرأة وتبيان دورها في الدورة الاقتصادية الوطنية في بلد تمثل فيه نسبة 51% من الساكنة، وتسيطر على مجمل اليد العاملة غير المهيكلة مثل الأنشطة الخدمية والصناعات الغذائية والتجارية وإلى الأنشطة النسوية.

القيمة المضافة للاقتصاد غير المهيكّل في الاقتصاد الوطني: حسب المعطيات التي توفرت لدينا، فالقيمة المضافة الشهرية للقطاع غير

إن مشكل العمل غير المهيكّل معضلة اجتماعية تتأثر بها الفئات الضعيفة الهشة أكثر من غيرها. وقد تناول التقرير محاور اعتبرناها محورية ومحددة أساسية، ربما تكون مريض الفرس في كل تنمية يراد لها أن تكون ذات مردودية وجدوى تنمية ثلاثية الأبعاد (القانون، المجتمع والجدوى) من خلال مقارنة حقوقية قانونية اجتماعية. ومن هنا ركزنا كمجتمع مدني على تحليل الظاهرة من خلال التعمق في تحليل الوضعية لدى المهاجرين والأطفال والنساء بوصفهم الفئات الأكثر عرضة للتهميش والاستغلال والتهميش.

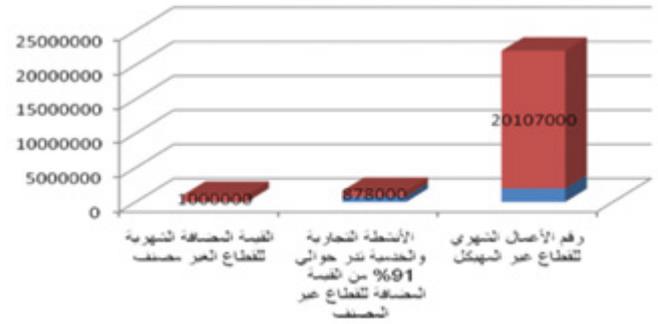
فبالنسبة للمهاجرين فقد شهدت موريتانيا هجرة داخلية قوية، حيث تحولت نسبة السكان المتحضرين من 12% سنة 1966 إلى حوالي 90% سنة 2005، وهي هجرة أحادية الجانب من الريف إلى المدينة بحثاً عن العيش الكريم وعن فرص العمل. أما الهجرة الخارجية، فبلغت نسبة المهاجرين في البلد تقريباً حوالي 360 ألف مهاجر جلم من دول الساحل وجنوب الصحراء. وكما تأثرت موريتانيا بالحروب الدائرة في المنطقة، إضافة إلى أنها ممر طبيعي للمهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا. أما هجرة الموريتانيين إلى دول الخليج وأوروبا وأمريكا ودول إفريقيا، فقد تراجعت مع الأزمة الاقتصادية في الدول الغربية قبل أن تصل إلى دول الخليج. وتظل أهداف الهجرة وأسبابها مختلفة من منطقة إلى أخرى، فمعظم المهاجرين كانوا مدفوعين بالبحث عن الشغل. ويجب التذكير هنا بأننا في السنوات الأخيرة، عشنا موجات هجرة العمالة نحو دول الخليج، وهي عمالة في جملها من النساء القصر والخدمات. وقد انتهكت في جملها القوانين السارية في مجال حقوق الإنسان والقيم الإنسانية. إلا أن النقابات ومنظمات المجتمع المدني كانت لها بالمرصاد، وأقامت الدنيا ولم تقعدوا إلا بعد أن خف، بل وتوقف، نزيف واستغلال تلك اليد العاملة دولياً نحو دول الخليج ومحلياً رغم وجود بعض الحالات الاستثنائية.

المرأة أو الاقتصاد المؤنث: إن حضور المرأة الموريتانية في الاقتصاد

وتمكين هذا القطاع من الدفاع عن مصالحه.

- تطوير وسائل وأدوات الإنتاج على مستوى الوحدات الإنتاجية مثل الصباغة والنسيج والميكانيكا والحياسة وصناعة الزرابي والسجاد والدباغة والغزل.
 - القيام بعمل أساسي في مجال تغيير العقلية للعمال وأرباب العمل.
 - ضرورة إعداد قانون ينظم القطاع والمصادقة عليه وملاء الفراغ القانوني الموجود في القطاع غير المهيكل.
 - الدفاع عن الحقوق القانونية للعمال.
 - ترتيب المهن وتصنيفها (I) إعادة تكوين وتأهيل الموارد البشرية.
 - محاربة العمل الليلي خصوصاً للنساء.
 - إعادة النظر في وضعية المهاجرين وطرق عملهم.
- ونخلص هنا كمجتمع مدني إلى أن عمالة النساء والأطفال القصر، وخصوصاً الخادمت، وانتشار العمل غير اللائق وغير المجزي، يعتبر من أهم التحديات التي تواجه نمو هذا القطاع، كما أن عدم نفاذ العاملين إلى التربية والتعليم والتكوين المهني، يبقى مسألة تهدد السلم الاجتماعي والسكينة، وتصب في تنمية الجريمة وزيادة الفوارق المجتمعية، وتغذي النزعات الضيقة، على الرغم من الإيجابيات المتعددة للاستراتيجيات المتبعة في القطاع غير المهيكل، سواء على المستوى المؤسسي الرسمي أو على مستوى الاقتصاد الوطني.

المصنف، تتراوح ما بين ٣٣٦٠٠ مليون إلى مليون أوقية، مع وجود فوارق كبيرة بين مختلف قطاعات الإنتاج وحجم الوحدات الإنتاجية. ومن حيث قطاع الأنشطة، فالأنشطة التجارية والخدمية تدر حوالي ٩١٪ من القيمة المضافة للقطاع غير المصنف. وهذه الأنشطة التجارية تشمل تجارة السيارات والبيع بالجملة وبالتقسيط وأنشطة تحويل المنتجات الغذائية مثل (المجازر والمناجر، والمخابز، صناعة الكسكس والخبز والبسكويت الرغيف ومشروبات البصاب والثلج). أما القيمة المضافة لأنشطة وحدات الإنتاج في القطاع غير المهيكل في الوسط الحضري حسب مكان الإقامة، فتصل إلى حوالي ٩٢٪ من القيمة المضافة الكلية للقطاع غير المهيكل. وجل القيمة المضافة للقطاع في الوسط الحضري تأتي من الأنشطة التجارية ٦٠،٥٩٪، والأنشطة الخدمية ٧،٣٣٪، أما في الوسط الريفي فتمثل الأنشطة التجارية ٧،٦٥٪ والأنشطة التحويلية ١٥٪ من القيمة المضافة للقطاع غير المهيكل.



ونستطيع الخروج بعدد من التوصيات التي تم التشاور حولها مع النسيج

الجمعي والنقابي والحقوقى تتعلق ب:

- ضرورة تنظيم وتوعية وتثقيف العاملين في القطاع غير المهيكل كل حسب تخصصه للدفاع عن مصالحهم.
- توفير الحماية والتأمين الصحي والاجتماعي لمن يمارسون هذه الأنشطة غير المصنفة.
- توفير صناديق مخصصة للتمويل الخفيف والقرض الصغير.
- أن تكون السلطات العمومية، خصوصاً البلدية، عامل استقرار ونمو لهذا القطاع من خلال التكوين والمصاحبة والتعبئة والتحسيس، وأن تكون موضوعة لصالح هذا القطاع بهدف الرفع من مردوديته وتنميته

ملخص تنفيذي:

يحاول هذا التقرير معالجة ظاهرة العمل غير المهيكل من وجهة نظر المجتمع المدني في الجمهورية الإسلامية الموريتانية مع التركيز على حقوق العاملين في هذه الدائرة الواسعة من الاقتصاد والعمل غير المهيكل وتناول بعد النوع من خلال رصد ظروف مشاركة المرأة ودمج الشباب وانتهاج مقاربة تعتمد في آن واحد على الحقوق وعلى السوق وعلى المناحي الاجتماعية للعامل أكثر من المناحي الاقتصادية، منهجية تستلهم تشخيص الواقع وإبراز البدائل والاستفادة من التجارب المتراكمة للمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية من دون إهمال دور الخصوصيين، فالعمل غير المهيكل يمثل أحد الأوجه الجديدة للاقتصاد الشمولي الرأسمالي الليبرالي المعولم المنفتح، هذا الاقتصاد المنغلق على ذاته من خلال مفهومي العمل المربح والإنتاج الفردي الساعي وراء المردودية بأي ثمن كانت تلك مردودية، هذا الاقتصاد اللاأخلاقي وغير القانوني واللاإنساني.

سنحاول ربط العمل غير المهيكل في الاقتصاد الوطني على ضوء التغيرات الجديدة وعلى ضوء التطورات الأخيرة في موريتانيا وفي العالم العربي وما فرضته وتفرضه من تحولات اقتصادية وقانونية سواء على حق العامل في التظاهر والتعبير عن الرأي أي على مستوى مطالبته بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية المحمية من الموائيق الوطنية قبل الدولية وفي سياق مصادقة الأمم المتحدة على مجموعة أهداف 17 للتنمية المستدامة لما بعد 2015 وأجندة 2030 وما صاحبها ويصاحبها من تغييرات على المستويات المؤسسية والقانونية وما تفرضه اتفاقيات الشراكة المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي من ضرورة الأخذ برأي المجتمع المدني في الصغيرة والكبيرة وإشراكه بصفة فعلية في رسم ومتابعة السياسات العمومية وتنفيذها، تلك السياسة الجديدة القديمة التي نود أن نتال قسطها هذه المرة من التفعيل ومن التزام الحكومات بها.

إننا نود من خلال هذا التقرير حول القطاع غير المهيكل في الاقتصاد الموريتاني تبيان مكانة مركزية في التنمية المحلية المجتمعية، وصار ملاذاً للشباب العاطلين عن العمل العازفين عن الكسل والخمول والالتكالية. فمعظم العاملين في سوق التشغيل غير المصنفة هم من الشباب ذوي المؤهلات المتوسطة سواء كان في المدن الكبيرة والمراكز الحضرية أو في الأرياف النائية. وتتميز هذه الشريحة بخصوصيات ذاتية تجعلها تتوجه الى هذا القطاع من بينها كثرة الفرص وغياب الرقابة وجهل الناس بمعظم الفرص الموجودة فيه زيادة على الاستقلالية التي يوفرها للعاملين فيه. ومن بين المستفيدين الرئيسيين منه النساء والأطفال والذين يمثلون عموده الفقري الثابت. فالشباب غالباً ما يغيرون أنشطتهم عندما تتحسن ظروفهم المالية والثقافية، أما النساء معيلات الأسر فالآفاق أمامهن محدودة لذلك يظللن يمارسن أنشطتهن، والعوامل الثابتة التي يجب التوقف عندها تتلخص في المسائل الآتية: الغياب التام للتغطية الاجتماعية والتأمين

وانعدام أي نوع من الحماية الاجتماعية والقانونية. فالقطاع يحتاج إلى الهيكل والتنظيم والتكوين والمتابعة.

ونريد أن نذكر هنا كمجتمع مدني بأن عمالة الأطفال القصر وخصوصاً الخادمت وانتشار العمل غير اللائق وغير المجزي يعتبر من أهم التحديات التي تواجه نمو هذا القطاع. كما أن عدم نفاذ العاملين فيه من القصر والشباب إلي التربية والتعليم والتكوين المهني، يبقى مسألة تهدد السلم الاجتماعي والسكينة وتصب في تنمية الجريمة وزيادة الفوارق المجتمعية وتغذي النزعات الضيقة، على الرغم من الإيجابيات المتعددة للاستراتيجيات المتبعة في القطاع غير المهيكل سواء على المستوى المؤسسي الرسمي أو على مستوى الاقتصاد الوطني. وسنحاول إبراز أهم النقاط الإيجابية لها في هذا الملخص: زيادة الوعي لدى أصحاب القطاع ولدى العاملين فيه بضرورة تنظيمه وهيكلته.

- إهتمام النقابات ومنظمات المجتمع المدني بهذا القطاع وبمشكلة البطالة خصوصاً بعد الهزات الأخيرة من هجرات وحروب على الحدود وتهجير وبيع عربي وارتفاع ووعي الفئات المهمشة.
- إنتشار وسائل التواصل الاجتماعي ودور الإعلام في فضح العديد من الممارسات في مجال الشغل والتشغيل والقطاع غير المهيكل. ومطالبتها الدائمة بحقوقها.
- وجود نوع من تملك القضية وزيادة الإحساس بها.
- قيام السلطات العمومية بالدور المنوط بها من أجل إصدار منظومة قانونية لهيكل هذا القطاع.
- فهم دور القطاع وأهميته الأساسية في الاقتصاد الوطني. إدخال مفاهيم جديدة من قبيل الإنصاف والعدالة والمساواة.

إن القطاع غير المهيكل الموريتاني بحكم موقعه في الاقتصاد الوطني وحجم مساهمته في التشغيل يجب أن يحظى باهتمام السلطات العمومية وهيئات المجتمع المدني والنقابات والأحزاب السياسية والصحافة والإعلام من خلال تقييم وضعيته

القسم الأول: الجانب النظري

الهدف: إن هذا التقرير سيمكننا من إسماع وإبلاغ صوت المجتمع المدني ورأيه ومن تمرير وجهة نظره في تقرير موضوعي عربي يعين على القيام بالمناصرة، ويمكن من فضح العديد من الممارسات سواء على المستوى الحكومي أو من قبل القطاع الخاص، وبيحث عن الحلول المناسبة ويرفع من نوعية وكمية البيانات المتوفرة حول واقع العمل غير المهيكل في بلد جَلّ سكانه شباب عاطل عن العمل، كما أنه سيقدم الآليات اللازمة لمراقبة ومراقبة وتحليل الحالة العامة، ما يساعد على اتخاذ القرارات. والهدف المنشود من ورائه هو تحليل وضعية القطاع غير المهيكل في موريتانيا. إنه تقرير سيمكن المجتمع المدني من إبراز رؤيته للحالة العامة للعمل غير المهيكل ووضعية التشغيل وتبيان دور المجتمع المدني وإبراز رؤيته على مستوى العمل في موريتانيا، وتقديم ظروفه وظروف المشتغلين فيه، كما أنه يسعى إلى إنارة الرأي العام وتقديم وجهة نظر موضوعية مدعمة بآراء النقابات والمعنيين والمتضررين والمستفيدين، إضافة إلى توفير أول ورقة رصدية نريدها جادة ترصد وتستقصي الوضعية التي يتميز بها القطاع غير المهيكل في موريتانيا، ورقة علمية تعتمد على التقارير المتوفرة والمسوح الموجودة، وتستبين طريقها من خلال المقابلات مع الخبراء والقانونيين الحقوقيين وأصحاب المؤسسات غير المهيكلة والفاعلين من المجتمع المدني، مشفوعة بلقاءات مع الإدارات المركزية المعنية بالقضية، ما سيمكننا كمجتمع مدني من تقديم رؤية تعتمد المقارنة مع بعض الدول العربية المشابهة لنا وتعزيز قدراتنا البحثية والمنهجية وإضافة توعية للعمل المجتمعي المدني الموريتاني، وهذه ربما تكون القيمة المضافة النادرة والتي ظل المجتمع المدني يفتقد لها رداً من الزمن.

العراقيل: وفي سبيل القيام بهذا الجهد لم تكن الطريق مفروشة بالورود، فقد واجهنا بعض العراقيل خلال إعداد هذا التقرير نذكر منها:

- عدم جاهزية وتعاون العديد من النقابات والمنظمات والإدارات المعنية بالتقرير.
- تلوّك بعض المسؤولين واحتكارهم المعلومات على قلتها وشحها.
- تأخر التوصل بالمنهجية.
- عدم توفر جداول سلاسلية تغطي السنوات وتعين على المقارنة والتحليل.
- قلة المعطيات المتوفرة خصوصاً المتعلقة بالتشغيل وقدمها.
- كثرة المتدخلين (البنك الدولي، المكتب الدولي للشغل، التعاون الأوروبي، التعاون الثنائي) واختلاف مناهجهم بل وتعارضها في بعض الحالات.
- أن معظم المراجع باللغتين الفرنسية والإنجليزية.
- عدم مصداقية المعطيات وتعدد الأرقام.
- حجم التقرير والمواضيع المطلوبة وقلة الوقت.

تقديم: تمثل هذه المحاولة أول مقارنة جادة لرصد وضعية العمل في القطاع غير المهيكل في موريتانيا تقام من طرف المجتمع المدني وتقدم وجهة نظره. فهي ترسم وتتبع مؤشرات العمل وقوة العمل في القطاع غير المهيكل والأسرى وحتى في القطاع المهيكل في موريتانيا من خلال مقارنة حقوقية - اقتصادية واجتماعية تراوح بين المقارنة التشاركية وتشخيص واقع السوق وتفحصه من خلال الواقع المجتمعي والحقوقية، ومن الأساسي هنا مطالبة المجتمع المدني وتذكيره بضرورة متابعة ورصد سياسات واستراتيجيات التشغيل وتقييم ومواكبة سوق العمل ونوع العمل ومحاولة الوصول إلى الإحصائيات الدقيقة وتقديم تقارير تعين على المناصرة والمدافعة والدفاع عن حقوق العمال خصوصاً الفئات الهشة والضعيفة منهم من نساء وشيوخ وشباب وفئات مهمشة تقليدياً في المجتمع الموريتاني من أرقاء سابقين وأميين وسكان الأرياف. وعموماً فيجب أن لا نتجنى على المجتمع المدني ونحمله حمل بغير ليس به زعيماً، فمحاكمته من خلال هذا التقرير اليتيم المنقوص والذي يحمل بين طياته نقائص منهجية ومعلوماتية، داخلية وخارجية، يتطلب التغلب عليها الوقت والإرادة، فهذا التقرير مثل أول نواة لعمل موضوعي رسدي لمجتمع مدني لم يعتد إلا المسايرة والمحابة، وفي أحسن الأحوال السكوت وتجنب النقد وتحريم متابعة رصد العمل الحكومي.

وعلى ضوء معظم الدراسات والبحوث المعدة خلال السنوات الأخيرة، فالتقرير الذي بين أيدينا يحاول تحليل الميكانيزمات وتشخيص واقتراح الآليات القادرة على المساهمة في الرفع من أداء القطاع غير المهيكل، سواء كانت اقتصادية أو حقوقية اجتماعية. هذا القطاع المشلول يعيق النمو الاقتصادي للبلد، ويحد من توفير فرص العمل، ويؤدي إلى خسارة العديد من المداخل الجبائية والضريبية، كما أنه يحد من الاستثمار ويخيف المستثمرين.

لقد قمنا بإعداد هذا التقرير حول القطاع غير المهيكل في موريتانيا ضمن الإعداد لتقرير الرائد لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وتطلب البحث الكثير من البحث والتجميع والتصنيف والترتيب ورص المعلومات وإجراء المقابلات الميدانية لأجل إنارة الطريق وتعويداً وتكويناً للباحثين خصوصاً على مستوى المجتمع المدني، وترسيخاً لثقافة البحث والدراسة لدى منظمات المجتمع المدني. وقد حاولنا أن تشمل معظم المناحي وتأخذ في الحسبان العديد من الأبعاد مثل: (الجنس والنوع والعمر والمستوى التعليمي والنفوذ إلى الحقوق على المستوى الحضري والريفي) وحاولنا أن نتبع المنهجية على الرغم من وجود العديد من أوجه الاختلاف ومن الخصائص والفوارق والخصوصيات المجتمعية في موريتانيا. إلا أن المؤشرات والمعايير العامة المتعلقة بالقطاع غير المهيكل تبقى في جوهرها متشابهة.

الجزء الأول: الحالة العامة في موريتانيا

تشهد البيانات عموماً نقصاً حاداً وخصوصاً المتعلق منها بالعمل غير المهيكل وقوة العمل والتشغيل بصفة أخص تشهد شحاً غير مسبوق، فهي تمثل الحلقة الأضعف على مستوى النظم الإحصائية الوطنية. فمع قلة البيانات والمعلومات حول القطاع غير المهيكل والتشغيل، هناك ظاهرة أخرى تتمثل في وجود معطيات مجمعة بصفة غير موضوعية وخارج النظم، بل وموجهة في بعض الحالات في العديد من المسوح المقيدة بأهدافها ومناهجها وأجنداتها (منظمات الأمم المتحدة، منظمات التمويل الدولية، هيئات التعاون البيئي، الشركات متعددة الجنسيات الخ..). والمسوح العشرية¹ الموضوعية (المسح الدائم حول الظروف المعيشية للأسر وتارة في المسح العام والتعداد العام للسكان والمساكن) والمسوح القطاعية والمسوح الجزئية التي تعدها بعض النقابات ومنظمات المجتمع المدني والمراكز البحثية. كل هذه المسوح تتناول قليلاً أو كثيراً العمالة والتشغيل والقطاع غير المهيكل، ولكن بصفة مقتضبة منقوصة ومجزأة، وعادة ما تنقصها المنهجية، ما يحول دون تقديمها مادة إحصائية علمية حول سوق التشغيل ووضع القطاع غير المهيكل الموريتاني وفق المعايير الدولية المعتمدة من قبل منظمة العمل الدولية والمكتب الدولي للشغل.

إن تعقيد تشكيلة الاقتصاد الموريتاني وتنوعه والخلط والثنائية الحاصلين بين القطاع الرسمي العمومي والقطاع الخاص وغير المهيكل، تظهر بجلاء ضرورة القيام بجهد علمي نوعي لتوفير البيانات الضرورية والقيام بمسوح واستقصاءات خاصة تمكن من فهم معطيات قوة العمل والقطاع غير المهيكل وفقاً لخصوصية كل قطاع وتخصصه. وأمام هذا الوضع، سنحاول القيام أولاً بتعريف القطاع غير المهيكل في موريتانيا.

إن تعقيد تشكيلة الاقتصاد الموريتاني وتنوعه والخلط والثنائية الحاصلين بين القطاع الرسمي العمومي والقطاع الخاص وغير المهيكل، تظهر بجلاء ضرورة القيام بجهد علمي نوعي لتوفير البيانات الضرورية والقيام بمسوح واستقصاءات خاصة تمكن من فهم معطيات قوة العمل والقطاع غير المهيكل وفقاً لخصوصية كل قطاع وتخصصه. وأمام هذا الوضع، سنحاول القيام أولاً بتعريف القطاع غير المهيكل في موريتانيا.

السكان وبعض المعطيات الاجتماعية

تقدر الساكنة الموريتانية بثلاثة ملايين وخمسمائة ألف نسمة منهم حوالي 6,59% يسكنون في الوسط الريفي. وتتكون هذه الساكنة في معظمها من الشباب دون سن 14 سنة (5,44%) أما المسنونون أكبر من 64 سنة فيمثلون 6,3%. ومن هنا فقوة العمل لا تمثل سوى 52% من السكان المحتملين (14 إلى 64 سنة).

1- المسوح العشرية تعني عندنا عمليات المسح والتعداد والإحصاء التي تجرى بصفة دورية كل عشر سنوات.

52% من السكان المحتملين (14 إلى 64 سنة).

وحسب المسح الوطني المرجعي حول العمل والقطاع غير المهيكل في موريتانيا لسنة 2012، فإن السكان في سن العمل يبلغون 52% من مجموع السكان. هذه الساكنة التي تتميز بأنها شابة في معظمها (60%) أقل من 35 سنة وتبقى شريحة الإناث في سن العمل هي الغالبة².

وبصفة عامة فإن نسبة التعلم على مستوى قوة العمل حيث إن 74% منهم قد دخلوا المدرسة الابتدائية أو الكتاتيب القرآنية، وبصفة خاصة فإن 3,52% من مجموع قوة العمل استفادوا من التعليم عموماً إما العام أو المهني أو الفني، أما على مستوى التكوين والتعليم العالي فإن 4% فقط من بينهم هم من تمكنوا من الالتحاق بالتعليم العالي وبالنظام التربوي المعاصر. وتتشكل القوة العاملة من ثلاث مجموعات هي: (أ) السكان الذين يمارسون مهناً ويبلغون 2,39% (ب) والسكان العاطلون عن العمل وهم الذين لم يزاولوا عملاً خلال الفترة المرجعية مع أنهم مستعدون للعمل وهم حوالي 1,10% (ج) والسكان غير النشطين وهم (5,56%) لم يكونوا مستعدين للعمل لأسباب متعددة.

وتمثل نسبة السكان النشطين حوالي 6,22% من إجمالي السكان ومنهم حوالي 3,44% في سن العمل وهي فئة شابة في معظمها ما بين 14 و44 سنة. أما تقسيمها حسب الوسط فيظهر أن ثلثها يقطنون في الريف 3,53%. في حين أن وجود فرصة عمل خارج قطاعي الزراعة والتنمية الحيوانية أكثر حظاً في الوسط الحضري منه في الوسط الريفي.

أما النشيطون حسب نوع المؤسسة التي يعملون فيها، فإن معظم المؤسسات تبقى فردية وأسرية 35% وتبلغ نسبة العاملين في القطاع غير المهيكل حوالي 5,85% من مجموع السكان النشطين والذين لم يبلغوا السن القانونية للعمل، وهم بالأساس مكونون من العاملين لحسابهم الخاص، 9% و50% والمساعدين الأسريين 6,12% والعاملين في البناء والأشغال العمومية والصناعة التقليدية. وتمثل نسبة السكان النشطين في القطاع غير المهيكل خارج قطاعي الزراعة والتنمية الحيوانية 8,68% من العمال، وتطغى على الساكنة ممارسة أنشطة من قبيل التجارة والخدمات المنزلية والأسرية والحرفية والصناعة التقليدية وغيرها من الأنشطة بنسبة تبلغ 5,59%، إلا أنها أنشطة تمارس في المراكز الحضرية.

التعريف بالقطاع غير المهيكّل: محاولة تعريف مفهوم القطاع غير المهيكّل في موريتانيا

يعرّف القطاع غير المهيكّل على أنه مفهوم اقتصادي ومؤسّساتي أضحى له نموّه الخاصّ، بحيث بات يشكل ويوفر فرص العمل، وهو مبني على أساس الشغل وليس على العامل، ما جعله يشمل العديد من الفئات منها (العاملون لحسابهم الخاص وأرباب العمل وعمّال الأسرة والعاملون بأجر وأعضاء تعاونيات المنتجين، نوع الوحدة الإنتاجيّة غير مهيكلة والمهيكلون^٤).

كما أن البعض يعتبر هذا القطاع مجمل الأشخاص العاملين في وحدات اقتصادية غير مسجلة بوصفها مؤسّسات، ولا تتوفر على محاسبة مكتملة تصلح لاستخدام المصالح الضريبية الوطنية، وتكون في جلها مؤسّسات عائلية وأسرية لا توفر العمل بصفة رسمية ودائمة بأجر بعيداً عن الاستخدامات التنموية وعن التعريفات اللغوية. أما مفهوم "العمل اللائق وتحديات التشغيل غير المهيكّل في زمن العولمة والتغيّر الجوهريّ في العلاقات التي تأتي بها بين الحكومات مع انحسار دورها والمطالبة النيوليبرالية بخروجها من القطاعات الإنتاجيّة وبتقليص "بيروقراطيتها والذين يشدّدون على ضرورة مرونة" العمل والعمّال. وقد حدّث أهداف منظمة الشغل الدولية، أنّ أولها هو "تعزيز الفرص للنساء والرجال فمفهوم العمل هنا يعني "السبل المختلفة التي يساهم فيها الناس في الاقتصاد والمجتمع" ويحصلون على عمليّ لائقيّ ومنتج، في ظروف تؤمّن الحرية والمساواة والأمن والكرامة الإنسانيّة، ومن خلال تحديد أربع ركائز ستكون أساس "أجندة العمل اللائق" وقد اعتمدها المنظمة وهي: 1- تشجيع التشغيل، 2- الحماية الاجتماعيّة، 3- الحوار الاجتماعي، 4- والحقوق في العمل^٤. فقد اعتمد المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصاء الشغل المنعقد في يناير 1993 تعريفاً يحدد القطاع غير المهيكّل على أنه (مجموعة الوحدات الإنتاجية التي تكون جزءاً لا يتجزأ من القطاع المؤسسي للأسر بوصفها مؤسّسات فردية، وذلك وفق النظم المتعارف عليها والتصنيفات المحاسبية الوطنية المتضمنة لدى منظومة الأمم المتحدة. وبالنسبة للمشرع الموريتاني فقد عرف القطاع غير المصنّف بصفة تنسجم مع التعريف الدولي وتتماشى معه على أنه: (كل مؤسّسة لا تتوفر على ترخيص قانوني ولا تتوفر على نظام محاسبي مكتوب ورسمي ولا تتوفر على رقم تعريف ضريبي ولها إنتاج سلعي^٥. بما أن مفهوم العمل في القطاع غير المهيكّل يحيل إلى الأنشطة التي يتم القيام بها خارج أي إطار قانوني وتشريعي، فإن العمل في القطاع غير المهيكّل يبقى أساسياً ولا غنى عنه للاقتصاد الموريتاني، كما أنه يساهم بفاعلية في حل مشكل التوظيف بتوفير العمل للسكان النشطين. ومع أن الكثير من المتخصصين والاقتصاديّين يجمعون على أنه من الأسهل وصف القطاع غير

المهيكّل من تقديم تعريف له ونحسب أن ذلك ما دعا بعض المهتمين إلى الحديث عن الاقتصاد غير المهيكّل لتمييز أنشطة هذا القطاع^٦. وحسب الدكتور سمير عيطة فالتشغيل غير المهيكّل مر بصيرورة تاريخية وإعادة هيكلة وبمراحل متعددة ربما لا تزال مستمرة. وبالتالي فنحن اليوم أمام مفهوم العمل اللائق الذي يتناول كافة الأبعاد العشرة المذكورة في الورقة التعريفية والتي هي وحدها يمكن أن تكون موضوعاً بحثياً مشتركاً لكل الدول العربية، حيث يفتح المجال أمام الخصوصيات ويأخذها بالاعتبار وهي مقارنة شمولية ربما افتقدتها كل محاولات التعريف السابقة. وأمام الوعي بتوسّع الاقتصاد غير المهيكّل وأنّه بات يشكّل معظم فرص العمل خصوصاً في الدول النامية، كان التساؤل بحجّة أنّه يوقّر UNSTRUCTURED ظهر في منظّمة العمل الدولية منذ 1991: "هل يجب تفضيل القطاع غير المنظمّ عملاً ودخلاً، أم يجب على العكس أن نسعى لتطبيق أحكام الأنظمة القائمة والرعاية الاجتماعيّة على هذا القطاع مع المخاطرة بتقليص قدرته على تأمين نشاطات اقتصاديّة للسكان الذين تتزايد أعدادهم باستمرار؟". لينتقل تركيز المنظّمة تدريجياً من مراقبة تطبيق الاتفاقيات الدولية ومحاولة توسيعها لتشمل هذا القطاع (ما لم يحصل قبل 1999) إلى و"حقّ العمل للجميع بما فيه في القطاع غير المهيكّل من خلال تشجيع، DECENT WORK " البحث عن "العمل اللائق في المنشآت المنتهية الصغر ما يزيد اللاتباس عبر استخدام وصف أخلاقيّ ومعنويّ وليس حقوقيّاً للعمل"⁷.

وعلى الرغم من أن الورقة المرجعيّة وتقرير منظّمة العمل الدولية حول المنهجية الإحصائية، أوضحنا أنّه يجب دراسة العمل غير المهيكّل من خلال النظر إلى القطاع المهيكّل وغير المهيكّل وأيضاً القطاع الأسريّ (مفهوم المؤسّسات). حسب وضعيّة العمل بأجر أو للحساب الخاصّ فهناك صنفان من العمل غير المهيكّل في القطاع المهيكّل، و6 أصناف في القطاع غير المهيكّل، وصنفان في القطاع الأسريّ، أي عشرة أصناف في الإجمال. وهذا هو التصنيف المعتمد دولياً اليوم. لا يمكن أن تتناسق التقارير الوطنيّة وأنّ يكون هناك تقرير إجماليّ مقارن إذا اختار كلّ باحث تعريفاً يخصّ تقريره. وعلى كل فيمكننا أن نختر، إن خيّرنا، أقرب التعريفات التالية وأنسبها لوضعيتنا في موريتانيا وهي: (أ) مؤسّسة أسرية غير مسجلة ولا تدفع ضريبة القيمة المضافة ولا يتجاوز عدد عمالها العشرة أو الخمسة ولا تتوفر على محاسبة وتختلف أصولها وممتلكاتها ومصاريها عن مصاريف الأسرة التي تمتلكها.

٤-الدكتور سمير عيطة: الورقة المرجعية حول العمل غير المهيكّل في البلدان العربية.

٥-المكتب الوطني للإحصاء: تقرير حول القطاع غير المصنّف ٢٠١٢.

٦-سيد محمد ولد الشيخ ولد الدية: مدير المدرسة الوطنية للأشغال العمومية بالاك.

٧-العمل غير المهيكّل في البلدان العربية سمير عيطة ص ٣ و٣

الإطار القانوني والمؤسسي للقطاع غير

المهيكل في موريتانيا

إن البيئة القانونية والمؤسسية والتشريعية لها أهمية أساسية في فهم واستيعاب الأسباب الكامنة وراء نهضة القطاع غير المهيكّل في موريتانيا.

بادئ ذي بدء نذكر أن العمل غير المهيكّل في موريتانيا غير مقنن لحد الساعة وليس محكوماً إلا بالقانون المدني على الرغم من أن الحكومة عاكفة بالتعاون مع المكتب الدولي للشغل على تصنيفه وهيكلته وتنظيمه وتوفير الإطار القانوني المناسب لنموه وتطوره وتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين فيه؛

كما أن الترسنة القانونية الخاصة بحماية العمال تمت مراجعتها في موريتانيا خلال السنوات الأخيرة من أجل مواءمتها مع

المواثيق والاتفاقيات الدولية إلى صادقت عليها موريتانيا، ومن أجل تجديدها. واعتمدت هذه الترسنة على العديد من النصوص والمسائل، إما الجديدة أو المحينة، مثل مسائل عمالة الأطفال

القصر والمهاجرين والعمل اللائق، وذلك بصفة تجعلها في تناغم وانسجام تامين مع التوصيات العالمية في مجال الشغل والتشغيل ومواثيق الأمم المتحدة والمكتب الدولي للشغل من بينها: (أ) - مدونة الشغل المصادق عليها سنة ٢٠٠٤ والقانون

رقم ٢٠٠٤-١٧ الذي كان ضرورياً لحماية العامل المواطن والمهاجر مقارنة بمدونة العمل الصادرة سنة ١٩٦٣ والقانون

رقم ٦٣- إضافة إلى أن ترتيبات المدونة الجديدة للشغل تطبق دون تمييز في الدين أو اللون أو الأصل أو الجنس أو المنطقة بين من يقومون بأنشطة مهنية على المستوى الوطني.(ب)

قانون محاربة الممارسات المتعلقة بالإتجار بالبشر المصادق عليه سنة ٢٠٠٧ والذي يهدف إلى القضاء الكلي على كافة

أشكال الاستغلال وسوء المعاملة والتعامل الفظ وغير الإنساني للعمال سواء كانوا مواطنين أو مهاجرين، ولقد اعتبرت هذا

القانون قانوناً جديداً بل وثورياً.^٩ (ج)- القانون المجرم للاسترقاق والممارسات المشابهة. والقانون يهدف إلى معاقبة كافة

أشكال العمل القسري والقضاء عليه وعلى كافة ما شابهه من ممارسات. وهو قانون يحمي الأرقاء السابقين ومن في شاكلتهم

من مهاجرين ضد أي نوع من الاستغلال القسري وسوء المعاملة في القطاع غير المهيكّل. والأمر القانوني رقم ٦٤-١٦٩ الصادر

بتاريخ ١٥ دجبر ١٩٦٤ ليحدد بوضوح نظام الهجرة في موريتانيا ويضمن للعمال المهاجرين حقوقهم الاقتصادية. زد على ذلك

عدم شموله أي مادة تمييزية في حق اللاجئين والمهاجرين.^{١٠} وأخيراً نذكر بأن موريتانيا قدمت في ١٢ إبريل ٢٠١٦ التقرير الأولي

٨-الدكتور حمود إطفيل بوب: المدير العام للعمل:وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة.

٩-تقرير السيد إفاة إبراهيم جدو حول: موريتانيا الهجرة وسوق العمل والتنمية.

١٠-تقرير السيد إفاة إبراهيم جدو حول: موريتانيا الهجرة وسوق العمل والتنمية.

١١-القمة المنعقدة في الحادي عشر من شهر إبريل ٢٠١٦ في جنيف بسويسرا.

١٢-الملحق رقم ٣: للاتفاقيات التي صودق عليها في موريتانيا.

حول تنفيذها اتفاقية حقوق كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وقد تمت مناقشة هذا التقرير وتم التعبير عن الارتياح أمام الدورة الرابعة والعشرين للجنة الأمم المتحدة المكلفة بحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية.^{١١}

الاتفاقيات الدولية والقوانين المتعلقة بالتشغيل والقطاع غير المصنّف التي اعتمدت في موريتانيا.

على المستوى العالمي صادقت موريتانيا على العديد من الاتفاقيات^{١٢} والمعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بالعمل اللائق والهجرة والمهاجرين والعمل الليلي للنساء واستغلال وعمالة القصر والأطفال إضافة إلى قوانين تتعلق بمنظمة التجارة العالمية التي لها صلة بالشغل والتشغيل خصوصاً المتعلقة بالعمالة المهاجرة والمغتربين.

تشخيص وعرض للحالة العامة الراهنة لقطاع العمل غير المهيكّل في موريتانيا:

تشير معظم الدراسات والمسوح المعدة في موريتانيا من طرف كافة الفاعلين الوطنيين والدوليين إلى أهمية القطاع غير المهيكّل وتؤكد على دوره المحوري في الاقتصاد الموريتاني كركيزة لا غنى عنها وتظهر وجود ازديادية كاملة في الاقتصاد، ما يعطي للقطاع غير المهيكّل وزناً كبيراً ودوراً محورياً في الاقتصاد حيث يوفر الوظائف لحوالي ٤٦,٨٪ من القوى النشطة العاملة^{١٣}.

وحسب المدير العام للشغل فإن أكثر من ٩٠٪ من الاقتصاد الوطني غير مهيكّل وغير مصنّف. وحتى الساعة وبعد العديد من البحوث والدراسات، فقد اقتنعنا بأن عدم تصنيفه يبدو أفضل لما له من عدم وجود حماية اجتماعية ولأن المشتغلين به لا يريدون الانتساب إلى صناديق التأمين الاجتماعي ولا الانتساب والتسجيل لدى غرف التجارة، ولما يتطلب ذلك من الوقت خصوصاً أن التوصية الأخيرة للمكتب الدولي للشغل رقم ٢٠٩ بتاريخ ٢٠١٥ توصي بضرورة تنظيم وتشخيص القطاع غير المهيكّل من مختلف المناحي والجوانب لكي تتمكن من تقديم حلول جذرية لمجمل المشاكل. ولقد قامت الدولة بالعديد من المبادرات وتسعى اليوم إلى التنظيم القانوني والمؤسسي وإلى تنظيم وهيكلية FORMALISATION القطاع غير المصنّف بدعم من المكتب الدولي للشغل للقيام بتشخيص شامل لوضعية القطاع وتقديم مقترحات حول قانون الضمان الاجتماعي مثل تخفيض نسبة المساهمة إلى ٨٪ بدلاً من ١٨٪^{١٤}.

أما النقابات ومنظمات المجتمع المدني، فعلى الرغم من عدم توفرها على إحصائيات دقيقة وموضوعية حول الموضوع، فإنها لا تتقاسم الطرح نفسه، ولا تراه ملزماً لها، على الرغم من أنها تتفق مع الحكومة في حجم القطاع غير المهيكّل ومحوريته في الاقتصاد الوطني، إلا أنها تركز في طرحها وتحليلها لوضعيته على نواقص الهيكلية القانونية

والحقوقية والغياب شبه التام لأي نوع من الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي للعاملين فيه^{١٥}.

١-٣ - حجم الاقتصاد غير المهيكل في الاقتصاد الوطني: القيمة المضافة وحجم الاقتصاد في القطاع غير المهيكل في الاقتصاد الوطني

حسب المعطيات التي توفرت لدينا فالقيمة المضافة الشهرية للقطاع غير المصنف تتراوح بين ٣٣٦٠٠ مليون إلى مليون أوقية مع وجود فوارق كبيرة بين مختلف قطاعات الإنتاج وحجم الوحدات الإنتاجية. ومن حيث قطاع الأنشطة فالأنشطة التجارية والخدمات تدر حوالى ٩١٪ من القيمة المضافة للقطاع غير المصنف، وهذه الأنشطة التجارية تشمل تجارة السيارات والبيع بالجملة وبالتقسيط وأنشطة تحويل المنتجات الغذائية مثل (المجازر والمناجر، والمخابز، صناعة الكسكس والخبز والبسكويت الرغيف ومشروبات البصاب والثلج).

أما القيمة المضافة للأنشطة وخدمات الإنتاج في القطاع غير المهيكل في الوسط الحضري حسب مكان الإقامة فتصل إلى حوالى ٩٢٪ من القيمة المضافة الكلية للقطاع غير المهيكل. وجل القيمة المضافة للقطاع في الوسط الحضري تأتي من الأنشطة التجارية ٦٠،٥٩٪ والأنشطة الخدمية ٣٣،٧٠٪، أما في الوسط الريفي فتمثل الأنشطة التجارية ٧٠،٦٥٪ والأنشطة التحويلية ١٥٪ من القيمة المضافة للقطاع غير المهيكل.

إننا سنتناول في ما يأتي خصائص العمل غير المهيكل في موريتانيا اعتماداً على التصنيفات العشرة المعتمدة، والتي نعددها أهمها من حيث هشاشة العمل وغياب الحماية الاجتماعية وتردي الراتب أو الأجر وعدم استمرارية العقد إن وجد وارتباطه التام بعلاقات القرابة والأسرية، إضافة إلى انعدام الحقوق والتحايل عليها مثل العطلة والعمل اللاتق وساعات العمل وهي:

- إنتشار عمالة القصر في القطاع غير المهيكل في المدن الكبيرة.

- محدودية الطلب والسوق.

- مشاكل تسويق المنتجات والنفاد إلى القرض الميسر.

- إرتفاع نسب الفائدة على القروض إن وجدت، إضافة إلى غياب التجهيزات والمعدات والأدوات وعدم التشجيع على مواصلة الدراسة والتدريس.

من الضروري التذكير بأنه رغم تشعب وتعدد المقاربات، ظل القطاع المالي غير المهيكل أكثر ملاءمة لحاجيات المؤسسات الصغيرة

والمقاولين سواء تعلق الأمر بالمبالغ المستثمرة أو بسرعة إجراءات الحصول على التراخيص. إلا أن هذا النوع له نواقصه. وعقب هذه

الدراسة والبحث ونظراً لما تتميز به بيئة القطاع غير المهيكل والتشغيل في هذا الجزء من الوطن العربي من نقاط ضعف.

تعتبر أنشطة القطاع غير المهيكل كثيرة ومتنوعة ومتشعبة ومعقدة^{١٦} ما يجعل من رسميتها وترسيمها أمراً بالغ التعقيد والصعوبة، إلا أن

قلة وتواضع رأس المال وصغر حجمه من أهم المميزات التي تميز اقتصاد موريتانيا ومن الطبيعي لإنعاش الأنشطة الاقتصادية توفر القروض والكفاءة الفنية والمهارات، إن التدريب والتربص يمكن من دخول السوق ويبدو أكثر مرونة وأقل كلفة وينفتح على فئات أكثر وأوسع من السكان ويشملها خصوصاً تلك الفئات التي لا تحظى بالنفاذ إلى النظام والخدمات التكوينية الرسمية والعمل والوظائف في القطاع العصري^{١٧}.

وتعاني الوظائف في القطاع غير المهيكل من ضعف وتدني الأجور والغياب التام للحماية الاجتماعية، وفي بعض الحالات من التعنيف اللفظي والبدني للعمال وغياب ثقافة القانون واحترام حقوق الأجير. أما الفترة الزمنية المتوسطة للعمل اليومي في القطاع غير المهيكل فغالباً ما تكون غير محددة، وفي أحسن الأحوال تتجاوز ساعات الوقت الأصلي بكثير. ويغلب على القطاع غير المهيكل انتشار الأنشطة التجارية والتحويلية والخدمات التي تمثل ما يقارب ٩٥٪ من أنشطة القطاع عندنا.

أما الأسباب التي تشجع العاملين في القطاع غير المهيكل على إنشاء وحدات إنتاجية، فلا ترتبط بالبطالة ولا بالإنتاجية ف ٢٨٪ فقط منهم تمارس أنشطة غير مهيكلة بدافع عدم الحصول على عمل في مؤسسة رسمية خصوصية أو عمومية ومحاربة للبطالة. في حين أن ٥٧٪ منهم يمارسون أنشطتهم الأساسية في القطاع غير المهيكل بصفة اختيارية، بل من ضمنها ٢٩٪ بهدف الرفع من مداخيلهم المالية و٢٨٪ بدافع العمل باستقلالية تامة، وهروباً من التبعية المالية والسياسية، وكسباً للوقت الضائع^{١٨}.

وبالمحصلة فالتشغيل في القطاع غير المهيكل وعدد مؤسساته ظل محور متابعة دائمة على مستوى العاصمة إنوا كشوط وإنواذيبو وغيرهما من المراكز الحضرية. لذلك قامت الدولة بالعديد من المسوح والدراسات قد لا تقل عن العشر في ظرف زمني قصير نسبياً (٣٢ سنة)، ما يجعلها تتبوأ مكانة معتبرة في هذا المجال مقارنة بدول الجوار وبدول إفريقيا.

لقد اعتمد هذا التقرير على بعض الدراسات والمسوح والتي من بينها تقارير المكتب الوطني للإحصاء للسنوات الأخيرة ٢٠١٥ و ٢٠١٤ و ٢٠١٢ والدراسات والمقابلات المتعلقة بالتشغيل وبالقطاع غير المهيكل في موريتانيا. وحسب المسح المعد سنة ١٩٩٨ والمعتمد على المنهجية المقارناتية، فإن القطاع غير المهيكل يستقطب حوالى ١٤١٠٠٠ شخص ويوفر لهم العمل وهو ما يمثل ٧٧٪ من الشغل غير الزراعي ويساهم ب ١٠٪ من الناتج الداخلي الخام. إن هذا القطاع يمثل أكثر من ٥٤٪ من التشغيل في القطاع غير الزراعي، ومساهمته وحجمه في الناتج

^{١٣}-المكتب الوطني للإحصاء.

^{١٤}-مقابلة مع الدكتور حمود إطفيل: المدير العام للشغل بوزارة الوظيفة العمومية بتاريخ ٢٥ إبريل ٢٠١٦.

^{١٥}-أمانة منت المختار، الساموري بي ويكر مسعود مقابلات ميدانية.

^{١٦}-الملحق الخاص بلائحة المهن والأنشطة في القطاع غير المهيكل.

^{١٧}-الملحق الخاص بلائحة المراكز والمؤسسات التكوينية المهنية والحرفية.

^{١٨}-تقرير المكتب الوطني للإحصاء حول القطاع غير المصنف ٢٠١٢.

جدول

في الجدول التالي سنورد بعض المعطيات الإحصائية المستقاة من التقرير الوطني حول القطاع غير المهيكل المعد سنة ٢٠١٢ والذي صدر سنة ٢٠١٤^{١٩}

نسبة العاملين في القطاع غير المهيكل من المتعلمين (مستوى التعليم العام والمهني والفني والمحظري ()	45,5%
القطاع غير المهيكل يوفر العمل لحوالي من السكان النشطين	46,8%
إن أنشطة القطاع الأولي الأساسي مشكلة من الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد تمارس بنسبة 97% منها في شكل غير مهيكل حسب الإحصائيات والحسابات الوطنية والقطاع غير المهيكل يعتبر إحدى دعائم الاقتصاد الوطني بسبب مساهمته الأساسية في تشكيل الناتج الداخلي الخام بأكثر من (30%) وبسبب حجمه في مجالات التشغيل وفرص العمل ومحاربة الفقر	
السكان العاملون في القطاع غير المهيكل حسب السن	81% أقل من 50 سنة
العاملون لحسابهم الخاص	(42,8%),
العمال اليدويون المهرة	(25,2%)
المساعدون الأسريون	(10,1%)
عمال الإدارة العمومية	12,7%
عمال المنظمات الخيرية وغير الحكومية	1%
الأنشطة غير الزراعية	58%.
القطاع الخاص حسب قطاعات العمالة	86,5% من الطاقة الوظيفية الوطنية
نسبة التشغيل الذاتي	45% منها 53,3% للنساء مقابل 40% للرجال
كما عدد العاملين في القطاع غير المهيكل يقارب 322 542 شخصاً أي حوالي 46,8% من السكان النشطين، في حين أن نسبة التشغيل المعوض في القطاع غير الزراعي تبلغ 57,8%	
أما رقم الأعمال الشهري للقطاع غير المهيكل فيقدر ما بين (180 500 مليون أوقية و 201 700 مليون أوقية سنة 2012 أما القيمة المضافة الشهرية للقطاع فتتراوح بين 33600 مليون أوقية للشهر و 49100 مليون أوقية	

وبالنسبة لمعدلات البطالة على مستوى الجهوي المناطقي

فسنقدمها في الجدول التالي:

الولاية	نسبة البطالة
الحوض الشرقي والغربي ولعصابة كوركول ولبراكنة وإترارزة وغيديماغا	6%
إنواذيبو إنشيري، تكانت	19%
كيرس الزمور وأندرارو إنواكشوط	11 إلى 17%

إن معدل مشاركة اليد العاملة في الأنشطة بلغت ٤٤,٣٪، وهذه النسبة تشير إلى مستوى مشاركة من هم في سن العمل في الشغل. وهنا نخرج بعدة ملاحظات هي: وجود ساكنة شابة في غالبيتها العظمى تتراوح أعمارهم بين ١٤ إلى ٤٤ سنة، وأن معظمها من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ الي ٢٤ سنة، والقاطنون في الوسط الريفي أكثر نشاطاً وحيوية من أقرانهم ممن يقطنون في المدن، وذلك اعتماداً على التحليل الخاصة بالأنشطة الاقتصادية المعتمدة على العمر والجنس ومنطقة الإقامة^{٢١}.

٣ - ٢ رصد ومتابعة القطاع غير المهيكل في السياسات الحكومية العمومية

القطاع غير المهيكل في السياسات الحكومية العمومية: لقد استهدفت الدولة من خلال وضع البرامج والسياسات صياغة السياسات والاستراتيجيات الفاعلة والنشطة للحد من الفقر، إلا أن بلوغ الأهداف الطموحة للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في نسخته الأخيرة وتحقيق الأهداف التنموية للألفية ما قبل ٢٠١٥، كانت تستوجب حرفة اقتصادية وطنية وديناميكية وتمويلات معتبرة واستثمارات إضافية تقوم في مجملها على مؤشرات موضوعية علمية، وتنفذها مؤسسات وشركات وطنية ذات أداء جيد وتجربة تنافسية صلبة مصحوبة بمواطنة عميقة فاعلة وهو ما كنا ومازلنا نفتقد إليه.

لقد رسمت الحكومة أهدافاً طموحة للحد من البطالة ومحاربتها بصفة جذرية. ونريد أن نشير هنا إلى أن الحكومة تعهدت خلال إعلان السياسة العامة للحكومة سنة ٢٠١٥^{٢٢}: بالنسبة لتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للعمل، بإعداد ووضع استراتيجية وسياسة وطنية للشغل ولمرتنة الوظائف (جعلها موريتانية) وتوسيع التغطية الترايبية لمفتشيات الشغل والصلاحيات والرفع من مستوى

وعلى العموم فإن القطاع غير المهيكل خلال العشرية الأخيرة كان المكونة الوحيدة التي شهدت نمواً مطرداً ومتسارعاً بلغ ٨,٥٪ سنوياً، إلى أن هذا الأداء بقي أقل من التوقعات ومن النمو المتسارع لنسب البطالة التي وصلت (+١٢,١٪ سنوياً سنة ١٩٨٨ و ١٤,٨٪ سنوياً سنة ١٩٩٨ و ٣١,١٪ سنة ٢٠١٥). وعلى مستوى العاصمة إنواكشوط التي تقطنها ساكنة تمثل حوالى ٢٨,٧٪ من مجموع السكان و ٤٦٪ من الشغل و ٣٢٪ من العاطلين عن العمل و ٥٧,٨٪ من الشغل الحديث، يشكل القطاع غير المهيكل ٤٩,٦٪ من الوظائف سنة ١٩٨٨ و ٥٢,٧٪ سنة ٢٠١٢. أما نسبة النمو السنوية في القطاع غير المهيكل فتجاوزت نسبة النمو في القطاع المصنّف رسمياً حيث بلغت ٩,٤٪ مقابل ٧,٠٪^{٢٣}.

جدول توزيع السكان النشطين حسب الولاية والوسط

	الحضر	الريف	المجموع
Ch - الحوض الشرقي	3,3%	17,4%	10,8%
الحوض الغربي	1,4%	15,1%	8,7%
لعصابة	2,5%	14,2%	8,7%
كوركول	1,5%	14,8%	8,6%
لبراكنة	2,8%	12,4%	7,9%
إترارزة	2,5%	6,3%	4,5%
أندرار	2,0%	0,8%	1,4%
إنواذيبو	10,9%	0,3%	5,2%
تكانت	1,3%	3,7%	2,5%
غيديماغا	2,2%	14,8%	8,9%
كيرس الزمور	2,7%	0,2%	1,3%
إنشيري	1,1%	0,2%	0,6%
إنواكشوط	65,9%	0,0%	30,8%
المجموع	100,0%	100,0%	100,0%

٢٠ - تقرير المكتب الوطني للإحصاء حول القطاع غير المصنّف ٢٠١٢.

المساهمات والتغطية الاجتماعية. وتعتبر السياسات والاستراتيجيات التي وضعت في هذا المجال عديدة ومتنوعة وغنية بالمعطيات القيمة التي يلزم للباحثين التعمق فيها وفي حيثياتها. فالمقام لا يتسع منهجياً لسردها وتناولها، وسنحاول جعلها كافة على مستوى قاعدة البيانات للرجوع إليها عند الحاجة، نذكر من بينها:

الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥: وهو الإطار العام المحدد لسياسات وتوجهات الدولة القطاعية والذي تمت المصادقة عليه وتنفيذه خلال هذه الفترة. وقد تم تقييم تنفيذه بغرض معرفة نقاط الضعف والقوة وسيتم العدول عنه وإبداله باستراتيجية النمو المتسارع الموجه إلى أجندة التنمية ٢٠٣٠ بحلول شهر يوليو ٢٠١٦.

استراتيجية النمو المتسارع للحد من الفقر قيد الإنجاز ومن المقرر أن ترى النسخة الأولى منها النور في يوليو ٢٠١٦: وهي استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ٢٠١٦ إلى ٢٠٣٠ والتي ستحل محل الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر وهي استراتيجية تستهدف بلوغ أهداف التنمية لما بعد ٢٠١٥. المصادقة على البرنامج الوطني المندمج لترقية المؤسسات الصغيرة سنة ٢٠٠٣. وضع وصياغة الاستراتيجية الوطنية لترقية المقاولات الصغيرة والمتوسطة الهادفة إلى ترقية القطاع شبه الخصوصي وتميمته.

الوكالة الوطنية: التضامن لمحاربة آثار الاسترقاق ومكافحة الفقر وبالدمج: قد أنشئت الوكالة الوطنية: التضامن لمحاربة الرق والدمج ولمكافحة الفقر بمرسوم رقم ٠٤٨-٢٠١٣ صادر يوم ٢٨ مارس ٢٠١٣. تتلخص مهمة الوكالة التي تعرف اختصاراً بـ«وكالة التضامن» بالتشاور مع الفاعلين الآخزين العاملين في الميدان، بتحديد واقتراح البرامج التي من شأنها القضاء على مخلفات الرق وضمان تنفيذها؛ ضمان تصور وتنسيق وتنفيذ ومتابعة برامج دمج العائدين في الحياة النشطة. الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي صودق عليها في ٢٠١٣ وساهمت في توفير الإطار العام للحماية الاجتماعية وتوسيع التغطية لتشمل عدداً من القطاعات. كما تم تحليلها بشكل مفصل^{٢١} خلال النسخة السالفة من تقرير الرائد العربي لسنة ٢٠١٤. وفي هذا الإطار تم تمويل مشروع جهوي بالتعاون مع البنك الدولي حول التحويلات المالية CASH TRANSFET.

الاستراتيجية الوطنية لعصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال:

٢١- المكتب الوطني للإحصاء: تقرير ٢٠١٢ حول القطاع غير المصنف.

٢٢- DÉCLARATION DE POLITIQUE GÉNÉRALE DU GOUVERNEMENT (٢٠١٩-٢٠١٥)

٢٠١٢ إلى ٢٠١٦ والتي تمت المصادقة عليها سنة ٢٠١٢ والهادفة إلى الاستفادة من الفرص التي توفرها تقنيات الإعلام والاتصال، وإلى

إقامة تنمية بشرية ترفع مستوى العمال وتستفيد من تقنيات الانترنت وتمكن المواطنين المستفيدين من الوصول بسهولة إلى المعلومات ومن فك العزلة، ما سيمكن من الوصول إلي الخدمات التي يحق لهم الحصول عليها. كما تم تحديد التوجهات الاستراتيجية الأساسية للقطاع.

الاستراتيجية للتشغيل والتكوين المهني وتقنيات الإعلام والاتصال، التي تركز على توسيع فرص التشغيل والدمج وفتحها أمام الموريتانيين من خلال توفير التمويل والتشغيل، ومن خلال مقاربات/ تقنية، استشارة/توجيه، - تحسين الموازنة بين مهارات اليد العاملة الوطنية وحاجات الاقتصاد من خلال وضع جهاز تكوين مستمر قادر على تلبية الحاجات الحالية والمستقبلية للاقتصاد الوطني.

الاستراتيجية الوطنية للشباب والترفيه والرياضة : ٢٠١٥ - ٢٠١٩ تدرج هذه الاستراتيجية في إنجاز مشاريع الإصلاح ومشاريع التنمية المهمة في مجالات التشغيل والتدريب والتكوين وتهيئة وتمكين وتحويل المواد الأولية وتحديث الإدارة العمومية والتوجه إلى إطار مندمج لتسيير السياسات من أجل تشغيل الشباب. وتأخذ في الحسبان ضرورة أن يتم الاستماع وإشراك الشباب.

الصندوق الوطني للتأمين الصحي سنة ٢٠٠٥ وهو مؤسسة عمومية مفتوحة حتى الساعة أمام موظفي ووكلاء الدولة الذين تتكفل بتأمينهم الصحي.

برامج الأنشطة المدرة للدخل في معظم الوزارات والمؤسسات العمومية، وهي برامج اجتماعية متعددة كان آخرها برامج مفوضية الفقر والدمج ووكالة التضامن والعديد من المشاريع. أنشطة المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، نذكر من بينها كارياتاس، والرؤية العالمية، ونسائم الخير، ورابطة النساء معيلات الأسر، والشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي، ومنظمة العمل لعلاج مرضى القلب وغيرها.

٣-٣: تشجيع الأنشطة المدرة للدخل، ودعم

الوحدات الإنتاجية الصغيرة

ونذكر هنا أن هذه الأنشطة غير المهيكلية على الرغم من ديناميكيتها وجدواها تتسم بأنها غير خاضعة للمراقبة، ولا يتوفر أصحابها على أي نوع من التكوين والتأطير، كما أنها لا تساعد على تأسيس الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا تسهم في النمو والتقدم الاجتماعي، وأخيراً بسبب ظروف العمل الصعبة والسيئة. إلا أن المبادرات الأخيرة للدولة المتخذة في هذا المجال والمدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والمكتب الدولي للشغل وبدعم من العديد من المنظمات غير الحكومية تبدو إيجابية إلى حد كبير حتى لو علمنا

٣ - ٤ تبني برامج التكوين ودعم التشغيل الذاتي:

إن عدم توفر جل العاملين في القطاع غير المهيكل على مؤهلات وعدم حصولهم على كفاءات مهنية، يبقى أحد أهم المعوقات الرئيسية في القطاع غير المهيكل وعدم وجود معطيات إحصائية وبيانات رسمية حول هذه المسألة بالتحديد يبقى مسألة لا تساعد في توفر الفاعلين في الميدان من منظمات غير حكومية ومن نقابات على بيانات موضوعية تمكنهم من تركيز برامجهم التكوينية وتوجيهها بصفة مبنية على أسس علمية تنطلق من تشخيص الواقع. على الرغم من وجود بعض العناصر التي قد توفر فكرة أكثر تحديداً مثل أن معظم المشتغلين في القطاع غير المهيكل خصوصاً في قطاعات التجارة والبناء حسب المسوح التي أجريت سنوات ١٩٧٧ - ١٩٩٨ - ٢٠٠٤^{٢٥} تبين أنهم لم يتلقوا أي تدريب ولا تعليم بل تم تشغيلهم وتعليمهم من خلال الممارسة ووفقاً لمنهجية التدريب الميداني. فما يقرب من ٨٠٪ من المتدربين قد تلقوا تكويناً ومواكبة من أصحاب العمل ومن رجال الأعمال. أما المسح الخاص بالحرف اليدوية الحديثة الذي أجرته هيئة CRES^{٢٦} في عام ١٩٩٨ فإنه يشير إلى أن العمال اليدويين لا يستفيدون من التكوين.

رصد ومتابعة القطاع غير المهيكل في سياسات الشركاء التنمويين في موريتانيا: استعراض لسياسات المنظمات الدولية تجاه العمل غير المهيكل:

إن عدم توفر برنامج للإيداع والائتمان والادخار في موريتانيا ظل لفترة غير وجزيرة مشكلاً حقيقياً للنمو الاقتصادي، وقد يجد تفسيره في عدة أمور منها انعدام التمويل سواء من طرف الدولة أو من طرف الهيئات التمويلية الدولية أو المنظمات. زد على ذلك هشاشة القطاع المصرفي وغياب ثقافة القرض وارتباطها في الكثير من الحالات بالمسائل العقائدية من تحريم الربا والخوف من العمليات الربوية. ثم إن تمويل المنظمات غير الحكومية مرتبطة في مجملها بتمويل الشركاء والذين ينتهجون سياسة حذرة تارة تصل وتارة تقطع حسب التوجهات السياسية واحترام حقوق الإنسان والتوترات الجهوية والإقليمية ومواقف البلاد خلال مختلف النزاعات. المكتب الدولي للشغل: ومن بين أهم الأنشطة التي أقيمت بالتعاون مع المكتب الدولي للشغل: (أ) تمويل بعض الدراسات والبحوث حول الشغل منذ سنة ٢٠٠٥ (ب) متابعة الدعم لتنفيذ السياسة الوطنية للشغل (ج) دعم وكالة تشغيل الشباب والبرنامج المندمج لتطوير المقاولات الخفيفة والمؤسسات الصغيرة (د) دعم في مجال التشغيل اللائق (د) تمويل الاستراتيجية الوطنية لترقية المقاولات المتوسطة والصغيرة وإعداد

أنها لن تكون الحل السحري للمشاكل.

أما بالنسبة للمقاولات الباطنية والمؤسسات الفردية، فالأصل في نشأتها أنها مثلت في مرحلة ما فرصة ورافعة للاقتصاد الوطني ووسيلة لخلق فرص العمل في القطاع غير المهيكل، إلا أننا ومع مرور الوقت لاحظنا التضييق الممنهج والمطبق عليها ومحاربتها ومضايقتها من خلال تقليص المساحات العمومية التي كان العمال والتجار والباعة الصغار يستفيدون منها والذين لا يتوفرون على رأس مال، فصارت تترصد لهم مصالح الضرائب وينافسهم أصحاب القطاع المهيكل في الصغيرة والكبيرة^{٢٧}. ثم إن تعدد الوظيفة في موريتانيا مثل ويمثل مشكلة، فهناك نوع من التهرب الضريبي على حساب أصحاب القطاع غير المهيكل ومن يراحمهم من أصحاب القطاعات المهيكلة والرسمية والحكومية، ما أدى إلى تجفيف القطاع غير المهيكل وإفراغه من محتواه، حيث تتم مزاحمتهم ومنافستهم في أنشطتهم من طرف أفراد أكثر قدرة وأوسع علاقة وباعاً منهم، ما سيضطرهم إلى ترك أنشطتهم وبالتالي تجفيف القطاع من أصحابه من خلال المنافسة غير الشريفة^{٢٨}، ثم إن المقاولات وورش البناء تستقطب الكثير من اليد العاملة إضافة إلى قطاع الخدمات الذي يلعب دوراً اقتصادياً محورياً مع أنه جديد نسبياً من دون أن ننسى قطاع النقل، الذي يوفر فرص العمل للسائقين، والميكانيكيين وينعش صغار التجار. وقد تم تطوير العديد من الصناعات التقليدية مع انتعاش الصناعة الخفيفة والصغيرة. كما أن المعدات والمنتجات اللازمة للمدينة وللحياة الحضرية قد تم التكفل بصناعتها محلياً وبتكلفة بسيطة، ما ينم عن قدرة الموريتانيين على التأقلم مع كافة الظروف. فمن طوق الطبيعة والصحراء يسهل عليه العيش في المدينة. وبالنسبة للضرائب فإن المؤسسات الصغيرة لا تسدد غير الضريبة السنوية وما عداها فلا يسدد وذلك لعدة عوامل منها: الجهل بوجودها أصلاً، ضعف العقوبات المترتبة على من أخل بواجباته، سهولة التهرب الضريبي، عدم تسجيل المؤسسات وترقيمها، الغياب شبه التام للرقابة وضعف التفتيش، انتشار الرشوة، ارتفاع الضرائب، معظم المؤسسات في القطاع غير المهيكل غير مسجلة في السجل التجاري، ما يحول دون انتسابها إلى صندوق الضمان الاجتماعي وعدم احترام الحد الأدنى للراتب.

أما في ما يتعلق بتوقيت العمل فتحده ظروف العمل وحدها والإنتاجية هي العامل الأساس في التوقيت وليست التشريعات فالعامل غير المهيكل يجب أن يعمل ما دام هناك عمل^{٢٩}. أما الصناعة التقليدية فقد شهدت تدهوراً ملحوظاً في عدد العاملين فيها والذي انتقل من ١٤٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠ ما يمثل ١٢٪ سنوياً خلال واحد وعشرين سنة، في حين أن عدد المشتغلين بالتجارة في الفترة الزمنية نفسها تضاعف (٦٨٪ سنوياً)^{٣٠}. أما المشتغلون بقطاع الخدمات غير المهيكلة فقد تضاعف ثلاث مرات ٢٠٠،٢٪ سنوياً.

^{٢٥} - سمت ولد بلال للنقابة.

^{٢٦} - مسارات التشاور الوطني حول الإطار القانوني للفقراء: الآليات القانونية المتعلقة بالمؤسسات غير المصنفة: محمدو واغي ٢٠٠٧.

^{٢٧} - مساهمة القطاع غير المصنّف في التشغيل وفي الناتج الداخلي الخام في موريتانيا - جاك شامرس.

^{٢٨} - مركز المصادر والمتابعة للتكوين الفني والمهني

^{٢٩} - تقرير الرائد العربي لسنة ٢٠١٤: حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية. ^{٣٠} - سمت ولد بلال: الكونفدرالية الحرة لعمال موريتانيا.

البرنامج الوطني لدمج خريجي التعليم التقني والمهني الجامعيين (و)

تمويل مشروع الحكامة الرشيدة في مج.٤

استعراض مؤسسات سوق العمل ودورها في قضايا التشغيل غير المهيكل:

بما أن مؤسسات سوق العمل هي المؤسسات الوسيطة بين طالبي العمل وعارضي العمل (الشركات، إلخ) وكذلك المؤسسات التي تشجع على خلق فرص إنشاء مؤسسات التشغيل، فسنحاول عرض وتقديم أهمها خصوصاً في مجال التشغيل ومركزة المعلومات المتعلقة بالبطالة، وفي ما يتعلق بفعالية وجدوى هذه المؤسسات فالاختلاف في المواقف منها يظل سيد الموقف ممن يرى جدواها وضرورة وجودها (التوظيف، تحسين القدرات والتهيئة، توفير التدريب وتقديم القروض الميسرة، التوظيف الفصلي، توفير قاعدة بيانات حسب التخصصات، توفير قاعدة بيانات صلبة تحتوي على عدد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات، توفير التمويل المهني وغير ذلك) ويثمن الدور الذي تقوم به. ومن يرى أنها ثقل على كاهل الاقتصاد الوطني لا تقدم الحلول وإنما تكرس البطالة المقنعة، فهناك العديد منها نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

إن أهم المشاريع والمبادرات التي حصلت لتحسين ورفع من مستوى النفاذ إلى الشغل هناك العديد من البرامج والمشاريع الطموحة التي تنفذ بهدف تسهيل الولوج إلى الشغل تتلخص في ما يأتي:

البرنامج الوطني المندمج لدعم اللامركزية والتنمية المحلية وتشغيل الشباب. هو برنامج وطني صممه الدولة لترقية التنمية المحلية وتشغيل الشباب. المجلس الأعلى للشباب وهو هيئة وطنية استشارية لتمكين الشباب تعنى بقضايا تمكين الشباب والمنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب، أنشئت سنة ٢٠١٥ بهدف مضاعفة قدرات الشباب على تحقيق الذات والمشاركة بفعالية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وتتمثل مهمة المجلس في إبداء الرأي حول القضايا المتعلقة بالشباب وتمكينه وتطوير التعاون في مجال التمكين مع الوكالات الدولية والإقليمية إضافة إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية^{٢٩}.

صندوق الإيداع والتنمية^{٣٠}: لقد تم إنشاء صندوق الإيداع والتنمية بموجب القانون رقم ٢٧-٢٠١١-٢٧ مشكلاً بذلك إصلاحاً أساسياً يهدف إلى تعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وكذلك لتمكين إقامة تنمية القطاع الخاص والعام ودعم القطاع غير المصنف ووضع وصنع قطاع مالي صلب قادر على المنافسة وعلى جلب المستثمرين والاستثمارات الضرورية على المدى المتوسط والقريب لتقوية الاقتصاد الوطني، لقد مول صندوق الإيداع والتنمية العديد من المشاريع التنموية خاصة منها تلك

المتعلقة بالتشغيل والدمج بفائدة تحفيزية، وساهم في تأسيس قطاع غير مهيكل منظم.

الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب^{٣١}: تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب سنة ٢٠٠٥ بموجب المرسوم رقم ٠٠٥ وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية، وتسعى الوكالة إلى المساهمة في وضع سياسة تشغيل وطنية في إطار تشاوري مع الإدارات والمنظمات المهنية للعمال وأرباب العمل ومنظمات المجتمع المدني، وتحدد رسالة مهمة من الحكومة كل سنة مهام الوكالة. أهم مؤسسات التكوين المهني: إن كل ولايات الوطن تتوفر على مؤسسات تعليم مهني، باستثناء أكووجت. وتشمل هذه المؤسسات عدة مستويات (ثانويات، مراكز، مراكز عليا، مدارس متخصصة...) وتشمل أغلب التخصصات وتتبع لقطاعات متفرقة: الزراعة، الصيد، الشؤون الاجتماعية، الشؤون الإسلامية، المعادن^{٣٢}... إنشاء مراكز تكوين مهنية في جميع الولايات، وإنشاء مراكز تكوين لخريجي المحاضر. ثانويات التكوين الفني والمهني الصناعي في عواصم الولايات. مراكز التكوين المهني الجهوية بعواصم الولايات. وزارة التكوين المهني والتشغيل.

تلخيص فعالية وتأثير هذه السياسات حسب الممكن:

على الرغم من الإيجابيات المتعددة للاستراتيجيات المتبعة في القطاع غير المهيكل سواء على المستوى المؤسسي الرسمي أو على مستوى الاقتصاد الوطني، فإننا سنحاول إبراز أهم النقاط الإيجابية لها في هذا الملخص: (١)- زيادة الوعي لدى أصحاب القطاع ولدى العاملين فيه بضرورة تنظيمه وهيكلته (١)- اهتمام النقابات ومنظمات المجتمع المدني بهذا القطاع وبمشكل البطالة خصوصاً بعد الهزات الأخيرة من هجرات وحروب على الحدود وتهجير وبيع عربي وارتفاع وعي الفئات المهشمة (١)- انتشار وسائل التواصل الاجتماعي ودور الإعلام في فضح العديد من الممارسات في مجال الشغل والتشغيل والقطاع غير المهيكل (١)- مطالبات العاملين الدائمة بحقوقهم ووعيهم لها (١)- إن ما كان مقبولاً بالأمس لم يعد ممكناً اليوم (١)- تبدل وتغير الأوضاع المجتمعية والحقوقية والاقتصادية (١)- التحولات المجتمعية والوطنية والعالمية (١)- وجود نوع من تملك القضية وزيادة الإحساس بها (١)- مبادرة السلطات العمومية بفعل الضغط الاجتماعي إلى البحث عن الحلول القانونية والتنظيمية من أجل هيكلة هذا القطاع (١)- فهم دور القطاع وأساسياته في الاقتصاد الوطني (١)- إدخال مفاهيم جديدة من قبيل الإنصاف والعدالة والمساواة، رصد ومتابعة القطاع غير المهيكل

^{٢٩}- المرسوم رقم ٥٠- المنشئ للمجلس الأعلى للشباب.
^{٣٠}- صندوق الإيداع والتنمية: ورقة تعريفية من موقع الصندوق.
^{٣١}- مقابلة مع السيد محمّد ولد عبدالله: مدير مرصد التشغيل بالوكالة الوطنية لترقية وتشغيل الشباب.
^{٣٢}- مقابلة مع السيد حمادي البكاي/ مدير التمويل الصغيرة بوزارة الشغل.

في سياسات القطاعات غير الحكومية في موريتانيا.

١-٥ عرض تفاعل النقابات والمنظمات غير الحكومية تجاه العمل غير المهيكّل

بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات، سوف نكتفي هنا بذكر وعرض آراء بعض الحقوقيين والناشطين في مجال التشغيل والعمل غير المهيكّل، على أن تتم مراجعة الملاحق لمن أراد الاستزادة حول هذا الموضوع بصفة أخص. ويتعلق الأمر هنا برابطة النساء معيلات الأسر وباللاتحادية الوطنية للقطاع غير المهيكّل ومنظمة نجدة العبيد غير الحكومية وبعض النقابات^{٣٤} التي تتفق على: الدور المحوري للقطاع غير المهيكّل سواء في التخفيف من البطالة أو من الفقر وتهدف جميعها إلى ترقية وتنظيم القطاع غير المهيكّل وتنميته وتحديد المهام بين المواطنين والدفاع عن مصالحهم وتأمين الحماية للمهاجرين وتمكينهم من الحصول على حقوقهم كاملة غير منقوصة. كما تهدف إلى توفير قاعدة بيانات دقيقة حول الفرص المتوفرة في القطاع وتشخيص نواقصه والعمل على حلها من خلال مواكبة الفاعلين فيه والتكوين والعمل على إحصائهم سواء كانوا مهاجرين أو مواطنين ولقد سعت هذه المنظمات مجتمعة وبصفة فردية بكل ما أوتيت إلى تأمين العمال في القطاع غير المهيكّل وتوفير الحماية الاجتماعية، ثم إنها ظلت إلى اليوم تقدم الدعم والمواكبة والمصاحبة للعمال الأجانب وحل مشاكلهم مع الإدارة، وتقوم بدور الوسيط المؤتمن على مشاكلهم ومحاولة حلها. وبالنسبة للعقبات التي تحول دون تطور القطاع غير المهيكّل يمكن أن نذكر: (-) عدم التمكن من القيام بإحصاء اليد العاملة الخارجية في القطاع غير المهيكّل في موريتانيا (خصوصاً في مجالات البناء والصيد والنقل) (-) احتلال السوق الوطني للشغل من طرف الأجانب (-) عدم إتمام وإكمال اللاتزامات التعاقدية خصوصاً منها تلك المتعلقة بالتكوين والتدريب والدمج، ما يعيق عمل هذه المنظمات ويفقدها مصداقيتها أمام شركائها.

أهم التوصيات الخاصة بالنقابات ومنظمات المجتمع المدني:

(أ) - ضرورة قيام الإدارة بمهامها (حماية المواطن الموريتاني)
تفعيل قانون منح تأشيرات العمل (ب)- توفير ثقافة حقوقية (أ) تفعيل القانون ٠٥٤ - ٢٠٠١ المتعلق بإجبارية التعليم (ج)- إحصاء العاملين في القطاع غير المهيكّل (د)- توفير التأمين الصحي كعنصر فاعل في الاقتصاد الوطني (و)- توفير التكوين والدمج وزرع الثقة في نفوس أبناء الأرقاء السابقين وللمركزة التكوين (هـ)- وتوفير حاضنات عمل محلية في أفطوط وأدواب لتمكين المهن الزراعية والرعية وتمكين أصحابها من ممارسة أنشطة تعينهم وأسرهم على كسب كريم وعمل لائق في مهن محلية تدر عليهم دخلاً () القيام بتميز إيجابي لصالح

^{٣٢} - مقابلة مع السيد حمادي البكاي/ مدير التمويلات الصغيرة بوزارة الشغل
^{٣٣} - مقابلة مع المدير الإداري والمالي للاتحادية السيد العربي إجميند محم ويوم ٦ إبريل ٢٠١٦.

الأرقاء السابقين ومناطقهم (ر)- فتح كفالات مدرسية في تلك المناطق () تعويض تراجع قوة القبيلة والجماعة والمنطقة بتفعيل دور الدولة في مجال التشغيل (إ)- توفير العمل والقروض الصغيرة (أ) (أ) تفعيل قانون الإعفاء من الضرائب (أ) توفير القروض الميسرة والصغيرة (أ) التنظيم وخلق شبكات أصحاب مهن متخصصة (أ) الجانب التنظيمي للبلديات والإدارة (أ) عن الأجور عندنا ليس لياقة العمل بل هشاشته وعندما يتعلق الأمر بالراتب (أ) تنظيم القطاع وتصنيف المهن وتوسيع التغطية الاجتماعية (أ) فتح الحوار الجماعي والاجتماعي مع عمال القطاع غير المهيكّل.

عرض تجارب وسياسات المنظمات غير الحكومية النشطة في المجال ودورها^{٣٥}

بالنسبة لمعظم هذه المنظمات والنقابات العمالية والناشطين الحقوقيين فالعمل اللائق الذي يسعون إليه ويدافعون من أجله ليس مسألة مستحيلة ولا امتيازاً، وإنما هو العمل اللائق الذي يضمن لصاحبه الولوج إلى السكن والصحة والتعليم والخدمات الأساسية بصفة لائقة تحترم إنسانيته ومشكل القطاع غير المهيكّل الأساسي بالنسبة لهم يتمثل في أن العمل غير اللائق ينتشر بصفة كبيرة، فالعامل لا يتوفر على غطاء قانوني ورب العمل لا يحترم المسطرة القانونية وليست هناك سياسة وطنية للأجور. فالوضعية بعيدة كل البعد عن المثل القانونية للعامل ولا تحترم القدرة الشرائية للمواطن^{٣٦} ثم إن معظم المؤسسات الفردية غير مسجلة ولا مرقمة ولا يستفيد موظفوها من التأمين الصحي ولا من الحماية الاجتماعية وليسوا مسجلين لدى الضمان الاجتماعي، ما يمثل نوعاً من العبودية المعاصرة التي تكرر إهانة الإنسان والدوس على كرامته، فعلى الأقل تساوي الدولة بين موظفيها في الراتب من دون تمييز أما في القطاع غير المهيكّل فتتم ممارسة التمييز بأبشع صورته، تمييز على كافة المستويات بدءاً من الاككتاب وصولاً إلى الراتب مروراً بالحقوق وكثيراً ما تعترضنا مسائل بصفة يومية تتعلق في مجملها بالاختلاس والممالة مثل اكتاب العمال لحساب الشركات من خلال الوسطاء. ومن بين العراقيل التي تعترض نمو القطاع غير المصنف نذكر: - عدم وجود طرق لتنظيم العمال وتكوينهم - أن العمال ليسوا طرفاً في المفاوضات وكثيراً ما تتخذ القرارات من دون علمهم وبصفة غير مكتوبة، ما يحول دون إمكانية متابعة أرباب العمل قانونياً - عدم وجود تقييم للواقع الحالي للقطاع غير المصنف - عدم تفعيل وعدم تحيين مسطرة الأجور مع قدمها وعدم تماشيها مع العصر، فأخر مسطرة للأجور تعود إلى الستينيات والسبعينيات في أحسن الأحوال.

التغطية ومنظومة الحماية الاجتماعية في القطاع بالنسبة للنقابات والمنظمات غير الحكومية.

تتعلق الحماية الاجتماعية بالحقوق الأساسية والإنصاف والمنتوية والدخل والمخاطر المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن، تلك الحقوق الغائبة والمغفبة والتي تبقى انعدامها واضحاً وبادياً للعيان في القطاع غير المهيكل فالظاهرة مرتبطة دائماً بطرق ممارسة العمل وبسوء الظروف المعيشية وهشاشتها. إن قانون الحماية الاجتماعية والتأمين حيث تم اعتماد القانون رقم ٦٧-٠٣٩ بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٦٧ وهو القانون المنظم للحماية والتأمين الصحي والاجتماعي في موريتانيا ويتضمن مخصصات أسرية ومخصصات شيخوخة وأخرى تتعلق بالأخطار المهنية وحوادث الشغل والأمراض المهنية. ورغم قدم هذا القانون وضرورة تحيينه ومراجعته بصفة كلية إلا أنه يتضمن المساواة في العلاج بين العمال مواطنين وأجانب. وحسب معطيات الصندوق الوطني للتأمين الصحي الذي أنشئ سنة ٢٠٠٥ وتم تفعيل عمله سنة ٢٠٠٧ فإن عدد المؤمنين بلغ حوالي ٩٨ ألف مؤمن رئيسي وهم المؤمنون بحكم وظائفهم ويتكفلون بتأمين أفراد أسرهم ومن يعولون وحوالي ٣٧٠٠٠ مؤمن ثانوي ونعني بالمؤمن الثانوي الزوجات والأطفال. إن التأمين الاجتماعي والحماية الاجتماعية تم تناولهما في قسم الحماية الاجتماعية وتعميق الجزء المتعلق بالضمان الاجتماعي الذي أوضحنا خلاله تاريخ تأسيس كلا الصندوقين ودورهما وعدد المنتسبين إليهما. أما الفرق بين المؤمن الرئيسيين والمؤمنين الثانويين فهو أن المؤمن الرئيسيين هم كافة عمال القطاع غير المهيكل أو المهيكل المسجلين والذين يدفعون نسبة ٤% من أجورهم بصفة شهرية للصندوق الوطني للتأمين الصحي ويتكفلون بتأمين زوجاتهم وأولادهم صحياً، وهؤلاء هم من يسمون بالمؤمنين الثانويين أي مجمل الأشخاص الذين يتم التكفل بتأمينهم بسبب علاقتهم بالمؤمن الرئيسي.

وبالنسبة إلى الذين يمارسون أنشطة كبيرة التعرض للخطورة والمخاطر فإن ١٤% منهم ليسوا مهتمين ولا متفائلين بقضايا التأمين، فيما تبلغ نسبة المهتمين ٢٣%. وبالنسبة لأصحاب المقاولات الصغيرة فيرون أن نظاماً مماثلاً للتأمين من شأنه أن يضمن للعمال الحق في تعويض التقاعد وتعويض حوادث العمل عند العجز عن العمل^{٣٨}.

٥-٤ نموذج

تجربة الوطنية الموريتانية في مجال الحصول على الحقوق: وبالنسبة للعمال في القطاع غير المهيكل في تجربة الموريتانيين في مجال انتزاع الحقوق تتلخص في الوسائل القانونية والتظاهر وحملات المناصرة ومجموعات الضغط والتشبيك ونذكر هنا تجربتين ناجحتين تتعلقان بحقوق العمال المهاجرين والمهجرين وهما:

المناصرة والضغط للذين تم القيام بهما من طرف رابطة النساء معيلات الأسر ومنظمة نجدة العبيد والكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا حول عاملات المنازل الموريتانيات اللائي هاجرن الى المملكة العربية السعودية من دون التمتع بحقوقهن في مجال العمل اللائق. أما القضية الثانية فتتعلق بعمل الاتحادية الوطنية للقطاع غير المهيكل حول احترام حقوق المهاجرين العاملين في موريتانيا والحملات التي صاحبها خلال السنوات الماضية الذين تم التكفل بهم وانتزاع حقوقهم واحترامها.

السيد برك ولد يرب: عامل غير مهيكل في مجزة إناوكشوط غير المهيكلة:

من مواليد سنة ١٩٦٩ بمدينة تمبعدة في الشرق الموريتاني ولم يستفد من التمدرس النظامي وصار وسيطاً على مستوى المجزة، فله مجموعة من الزبائن، يتكفل بتوفير البضاعة المطلوبة لهم سواء تعلق الأمر بالمواشي أو باللحوم وغيرها من الخدمات، ويأخذ أتعاباً تتراوح بين ١٢٠٠٠ الى ٨٠٠٠ الى ٢٥٠٠ أوقية حسب الخدمة المقدمة وحسب جود وكرم الزبون. يعيل أسرة مكونة من خمسة عشر فرداً ويبدأ نشاطه في حدود الساعة السادسة صباحاً ويواصل إلى حدود الساعة الخامسة بعد الظهر. وعلى الرغم من المنافسة، إلا أنه صرح لنا أنه يستفيد من عمله بما يكفي حاجته ويسدها.

الجزء الثاني: تحليل واقع القطاع غير المهيكل

في موريتانيا

تشير نتائج التعداد إلى أن غالبية قوة العمل هذه تتكون من الذكور المقيمين في الوسط الحضري. حيث تمثل ٢٣% من السكان في سن العمل ويقوم معظمها في إناوكشوط ونواذيبو حسب العمر، يتكون السكان المشتغلون من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٣٠ سنة بنسبة ٧٦% أما بالنسبة للذين تابعوا تعليماً عاماً، فإن ١٠% منهم فقط هم الذين وصلوا إلى الجامعة. ولم تتجاوز نسبة المشتغلين منهم في القطاع العام ١٠% سنة ٢٠١٣. ويلاحظ أن الجزء الأهم من السكان يشتغل في أنشطة خاصة مثل العمال المستقلين (مشغلون أو أرباب عمل (أو أجراء. إن غالبية الأجراء في القطاع الخاص يشتغلون في ما يعرف بالأشغال غير المؤمنة (غير ثابتة)، أي ٧٥,٧% من المأجورين بشكل مؤقت.

السكان: تشير قاعدة معلومات الأمم المتحدة ٢١ إلى أنّ سكّان الجمهورية الإسلامية الموريتانية بلغوا حوالي ٤ ملايين نسمة خلال

٣٤- ملحقه خاص بعرض التجارب:

٣٥- الساموري ولد بي، الأمين العام للكونفدرالية الحرة لعمال موريتانيا. وضعية التشغيل والقطاع غير المصنّف في موريتانيا ٢٠١٢ ص ٨٣.

٢,٢٪، الصناعة للاستخراجية ٣,٦٪، والصناعة التحويلية ٥,٣٪ لا تخلق سوى شغل ضعيف إلى حد ما مقارنة مع مشاركتها الهامة نسبياً في تكوين الناتج الداخلي الخام. يمثل السكان العاطلون عن العمل ٣٠٪ من السكان في سن العمل. يتكون هؤلاء بشكل رئيسي من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٦ سنة. ولا يتوفر حوالى ثلث هؤلاء السكان العاطلين على أي مستوى تكويني وأكثر من ثلثهم لم يتابعوا أي تعليم عصري. ويقدر عدد السكان غير النشطين بحوالى ١٠٧٧٠٠٠ شخص يتكون معظمهم من النساء ٥٣,٣٪ وحسب العمر، فإن السكان غير النشطين يتميزون بالشبابية بنسبة ٧٠٪ ممن تقل أعمارهم عن ٢٦ سنة. يقدر معدل النشاط بحوالى ١١,٠٪ ولكنه يرتفع بشكل كبير في الولايات ذات الإنتاج المعدني.

٦-٤ عمالة الأطفال:

من المؤسف القول إن القطاع غير المهيكل يمثل نقطة سوداء بسبب التشغيل المفرط والجائر للأطفال وهي ظاهرة لا تزال في ازدياد على الرغم من الخطوات المتعددة والإجراءات التي اتخذتها الحكومة. ومن بين أهم الأنشطة التي تستقطب عمالة الأطفال هناك: الحراسة والعمل على العربات المجرورة بالحمير^{٤٣}، والتجارة المتنقلة من بيع للتمور المجففة والماناديل والأقمشة وألعاب الأطفال، وتنظيف السمك على المناطق الشاطئية وخصوصاً منها سوق السمك المركزي في العاصمة. كما أن من بينهم خصوصاً السود ممن يتوجهون بصفة كبيرة إلى تعلم مهن الميكانيكا وإصلاح السيارات، إضافة إلى أعمال البناء وبيع الهواتف النقالة حديثة النشأة نسبياً. أما الأطفال في الريف فيمتنون الرعي والقطف وبيع المواشي والحموم (الفحم) وتقديم الخدمات العضلية مقابل غذاء أو ملابس في أحسن الحالات. ومن بين الفاعلين الذين لهم تأثير مباشر ودور فاعل، بل ولا غنى عنه، لمواجهة مختلف الظواهر خصوصاً منها (نقص التمويلات الصغيرة وانعدام التغطية والحماية الاجتماعية وعماله النساء والأطفال القصر) يمكن أن نذكر على سبيل المثال الفاعلين العموميين من مؤسسات الدولة والمنتخبين المحليين والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وال نقابات وأصحاب رأس المال الخصوصي. وفي ما يتعلق بالحماية الاجتماعية، فالعمال رئيسهم ومروؤسهم لا يستفيدون لا من التسجيل لدى صندوق الضمان الاجتماعي ولا من الحماية الاجتماعية والتأمين ولا يستطيع معظمهم تحمل تكاليف الانتساب. إلا أن رب العمل وفي بعض الحالات قد يساعد بعض هؤلاء العمال عند اقتضاء الحال وعند العلم بالحالات المرضية إن توفرت له القدرة المالية^{٤٤}.

سنة ٢٠١٥. وقد وصلت نسبة النمو حوالى ٥,٧٪ سنوياً بين ١٩٩٥ و٢٠١١ و٢٠١٥ إلا أنها انخفضت خلال السنة ٢٠١٦ بسبب انخفاض سعر المواد الأولية (الحديد والسمك).

أما المتوسط العمري فبلغ ٥٠,٧٪ وبلغت نسبة الشباب الذين تقل أعمارهم عن عشرين سنة نسبة ٥٧,١٪ أما نسبة كثافة السكان فهي ١٩,٥٪ بين ١٥ - ٢٤ سنة و٥٦,٨٪ بين ١٥ - ٦٤ سنة. أما نسبة أمل الحياة عند الولادة فبلغت ٦٢,٨٪^{٣٩}.

وبلغت نسبة النساء ٥٠,٨٪ مقابل ٤٩,٢٪، وبلغت نسبة الفقر ٣١,٠٪ سنة ٢٠١٤، وإنخفضت نسبة الفقر بين سنة ٢٠٠٨ و٢٠١٤ إلى ١,٨٪ وبلغت نسبة الفقر الحاد والمدقع حوالى ١٦,٦٪. أما نسبة التمدد الخا الوطني على مستوى التعليم الأساسي فبلغت حوالى ٧٦,٨٪ لسنة ٢٠١٤^{٤٠}.

وبلغ معدل النشاط سنة ٢٠١٤ حوالى ٦,٦٪ مقابل ٤٤,٣٪ سنة ٢٠١٢، أما معدل النشاط لدى الرجال فبلغ ٦٩٪ مقابل ٢٧,٥٪ للنساء، وأخيراً نسبة البطالة بلغت ٢,٨٥٪ سنة ٢٠١٤ مقابل ١٠,١٪ سنة ٢٠١٢.

١ - نسبة الشباب: تعتبر الحكومة الموريتانية مسألة التشغيل أولوية من أكبر الأولويات، وتحدياً يهدد نسيجها الاجتماعي الشاب في معظمه، حيث تصل نسبة الشباب من الساكنة الموريتانية قرابة ٦٠٪ ممن تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة و٤١٪ ممن تقل أعمارهم عن ١٥ سنة مع معدل خصوبة وصل ٤,٧ أطفال للمرأة^{٤١}.

ومن هذا المنطلق أخذت الدولة على عاتقها قضية التشغيل وجعلتها محور سياساتها وفي قلب الإصلاحات والاستراتيجيات التنموية. كما تم دمج هذا البعد كمكون شمولي في كافة خطط العمل القطاعية بوصفه هدفاً استراتيجياً محورياً تضعه وتنفذه الدولة، كما تم تحيين معطيات التشغيل في المسح الوطني المرجعي حول التشغيل والقطاع غير المهيكل الصادر آخر سنة ٢٠١٢.

يتكون السكان غير النشطين بشكل رئيسي من النساء، حيث يمثلن ٥١,٣٪. أما حسب العمر، فإن ٧٠٪ منهم تتشكل من شباب تقل أعمارهم عن ٢٦ سنة. وحسب المستوى الدراسي، فإن ١٦٪ فقط منهم تابعوا تعليماً عصبياً و٢٪ فقط وصلوا إلى مستوى عال. يوجد من بين السكان غير النشطين، ٦٠٪ من الشباب^{٤٢}.

يقدر عدد السكان النشطين بـ ٣١٠٣٣٣ شخصاً، من أصل ١ مليون و٩٠٠ ألف هم في سن العمل، لكنهم غير نشطين كلهم أي حوالى ١١٪ من مجموع السكان في سن العمل. إن غالبية هؤلاء السكان النشطين من الذكور المقيمين في الوسط الحضري بنسبة ٦٣,٣٪ مع تركيز قوي لهم في المراكز الحضرية الكبرى.

يلاحظ حسب فرع النشاط، أن أنشطة التجارة والخدمات والإدارة، تشغل الجزء الأهم من السكان. وفي المقابل، فإن أنشطة الصيد

٣٨- قطاع الشؤون الاجتماعية والاقتصادية: قسم السكان: قسم التوقعات الديمغرافية: مراجعة ٢٠١٥، طبعة II الديمغرافيا.

٣٩- المسح الدائم حول الظروف المعيشية لسنة ٢٠١٤.

٤٠- الاستراتيجية الوطنية للشباب والرياضة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ صفحة ١٠.

٤١- المصدر: الموضوع ٩: الخصائص السوسيو اقتصادية للسكان من ٤٠ يناير ٢٠١٥ المكتب الوطني للإحصاء.

٤٢- محمد سيدأحمد إيد: المدير الوطني للطفولة بوزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة.

٣-٦ الهجرة:

شهدت الجمهورية الإسلامية الموريتانية وتشهد الهجرة الداخلية، حيث تحولت نسبة السكان المتحضرين من ١٢ ٪ سنة ١٩٦٦ إلى حوالي ٩٥ ٪ سنة ٢٠٠٥، أما الهجرة الخارجية فبلغت نسبة المهاجرين القاطنين في موريتانيا حوالي ٣٠٠ ألف مهاجر جدهم من دول الساحل وجنوب الصحراء. وتأثرت موريتانيا بالحروب في الجارة مالي وأحداث تونس والجمهورية الليبية بالإضافة إلى العنف المستشري في العديد من دول إفريقيا الغربية منها إضافة إلى أنها ممر طبيعي للمهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا. أما هجرة الموريتانيين إلى الخارج فبلغت: دول الخليج وأوروبا وأمريكا ودول إفريقيا وتراجعت مع الأزمة الاقتصادية في الدول الغربية قبل أن تصل إلى دول الخليج. أما الهجرة من الريف إلى المدينة فقد تسارعت بوتيرة كبيرة حيث تركزت الساكنة في مدينة إنواكشوط العاصمة ومدن كيفة وإنواذيبو. ومثل التعداد العام للسكان المقام به في فاتح يناير ١٩٧٧ أول تعداد يقدم مصدراً موضوعياً لعدد السكان النشطين في موريتانيا، ومن خلاله تم التعرف إلى عدد السكان المستقرين ساعتها وبلغ عددهم ٨٩٤٨١٠ نسمة أو حوالي ٦٦،٨ ٪، أما الرجل فلم يتم تعدادهم ولكن تم القيام بتقدير وصل إلى ٤٤٤٠٢٠ أي حوالي ٣٣،٢٠ ٪.

ولقد تم احتساب السكان النشطين اعتماداً على نتائج المسح الديمغرافي في الوسط الريفي ١٩٨٨ الذي يبين مسار التمدن والتحضر المتسارع الذي يكاد يبلغ حده الأقصى المتمثل في تعداد وإحصاء المنتجين والرجل خلال شهري مايو وسبتمبر من السنة نفسها، واعتماداً على جرد نقاط الماء المتوفر الذي بين أن هذه الشريحة لم تعد تمثل أكثر من ٥،٦ ٪ سنة ١٩٩٩ و ١٢ ٪ سنة ١٩٨٨ من مجموع السكان مقابل ٣٣ ٪ سنة ١٩٧٧ و ٦٧ ٪ سنة ١٩٦٥. إلا أننا لم نتمكن من الحصول على جداول وطنية تعتمد المقارنة بين السنوات مفصلة حسب المهن والشعب والأنشطة، ولا حتى على جداول تقاطعية التي تحصل لاحقاً.

وتظل أهداف الهجرة وأسبابها مختلفة من منطقة إلى أخرى. فمعظم المهاجرين كانوا مدفوعين بالبحث عن العمل والشغل وخاصة أن وجهة معظم المهاجرين الداخليين والعالميين حوالي (٨٩ ٪) هي المدن والمراكز الحضرية، وأن أكثر من ٩٦ ٪ من الباحثين عن العمل من المهاجرين يتواجدون في الأوساط الحضرية والمدن وتتوفر موريتانيا اليوم على أكثر من ٣٠٠ ألف مهاجر أكثرهم من إفريقيا جنوب الصحراء خاصة من السنغال ومالي، ومدة إقامتهم تصل إلى عشرين سنة وأكثر. أما الجنسيات الأخرى فتتوزع بين غينيا كوناكري وغينيا بيساو وغامبيا وسوريا والكاميرون وكوت ديفوار والتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمثل النساء نسبة ٤٣ ٪ من المهاجرين القاطنين، ويعملن في أنشطة مختلفة مدرة للدخل، وهن نشطات ويقمن بعملهن بكفاءة ومهنية عالية يساهمن من خلالها في التنمية المحلية ويعتمدن أكثر على العمل المنزلي كخدمات لدى الأسر الموريتانية.

٣-٦ الهجرة: شهدت الجمهورية الإسلامية الموريتانية وتشهد الهجرة الداخلية، حيث تحولت نسبة السكان المتحضرين من ١٢ ٪ سنة ١٩٦٦ إلى حوالي ٩٥ ٪ سنة ٢٠٠٥، أما الهجرة الخارجية فبلغت نسبة المهاجرين القاطنين في موريتانيا حوالي ٣٠٠ ألف مهاجر جدهم من دول الساحل وجنوب الصحراء. وتأثرت موريتانيا بالحروب في الجارة مالي وأحداث تونس والجمهورية الليبية بالإضافة إلى العنف المستشري في العديد من دول إفريقيا الغربية منها إضافة إلى أنها ممر طبيعي للمهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا. أما هجرة الموريتانيين إلى الخارج فبلغت: دول الخليج وأوروبا وأمريكا ودول إفريقيا وتراجعت مع الأزمة الاقتصادية في الدول الغربية قبل أن تصل إلى دول الخليج. أما الهجرة من الريف إلى المدينة فقد تسارعت بوتيرة كبيرة حيث تركزت الساكنة في مدينة إنواكشوط العاصمة ومدن كيفة وإنواذيبو. ومثل التعداد العام للسكان المقام به في فاتح يناير ١٩٧٧ أول تعداد يقدم مصدراً موضوعياً لعدد السكان النشطين في موريتانيا، ومن خلاله تم التعرف إلى عدد السكان المستقرين ساعتها وبلغ عددهم ٨٩٤٨١٠ نسمة أو حوالي ٦٦،٨ ٪، أما الرجل فلم يتم تعدادهم ولكن تم القيام بتقدير وصل إلى ٤٤٤٠٢٠ أي حوالي ٣٣،٢٠ ٪.

ولقد تم احتساب السكان النشطين اعتماداً على نتائج المسح الديمغرافي في الوسط الريفي ١٩٨٨ الذي يبين مسار التمدن والتحضر المتسارع الذي يكاد يبلغ حده الأقصى المتمثل في تعداد وإحصاء المنتجين والرجل خلال شهري مايو وسبتمبر من السنة نفسها، واعتماداً على جرد نقاط الماء المتوفر الذي بين أن هذه الشريحة لم تعد تمثل أكثر من ٥،٦ ٪ سنة ١٩٩٩ و ١٢ ٪ سنة ١٩٨٨ من مجموع السكان مقابل ٣٣ ٪ سنة ١٩٧٧ و ٦٧ ٪ سنة ١٩٦٥. إلا أننا لم نتمكن من الحصول على جداول وطنية تعتمد المقارنة بين السنوات مفصلة حسب المهن والشعب والأنشطة، ولا حتى على جداول تقاطعية مع الوضعية التي تحصل لاحقاً^{٤٧}.

وتظل أهداف الهجرة وأسبابها مختلفة من منطقة إلى أخرى. فمعظم المهاجرين كانوا مدفوعين بالبحث عن العمل والشغل وخاصة أن وجهة معظم المهاجرين الداخليين والعالميين حوالي (٨٩ ٪) هي المدن والمراكز الحضرية، وأن أكثر من ٩٦ ٪ من الباحثين عن العمل من المهاجرين يتواجدون في الأوساط الحضرية والمدن وتتوفر موريتانيا اليوم على أكثر من ٣٠٠ ألف مهاجر أكثرهم من إفريقيا جنوب الصحراء خاصة من السنغال ومالي، ومدة إقامتهم تصل إلى عشرين سنة وأكثر. أما الجنسيات الأخرى فتتوزع بين غينيا كوناكري وغينيا بيساو وغامبيا وسوريا والكاميرون وكوت ديفوار والتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمثل النساء نسبة ٤٣ ٪ من المهاجرين القاطنين، ويعملن في أنشطة مختلفة مدرة للدخل، وهن نشطات ويقمن بعملهن بكفاءة ومهنية عالية يساهمن من خلالها في التنمية المحلية ويعتمدن أكثر على العمل المنزلي كخدمات لدى الأسر الموريتانية^{٤٨}.

٦-٤ على مستوى المجتمع المدني والنقابات:

هناك العديد من الفاعلين في مجال التكفل بالمهاجرين ومؤازرتهم، نذكر من بينهم على سبيل المثال لـ الحصر: الكونغرالية العامة لعمال موريتانيا، شبكة الروابط العاملة في مجال اللجوء السياسي والهجرة، روابط المهاجرين في موريتانيا، منصة الفاعلين غير الحكوميين، شبكة الرباطات العاملة في مجال اللجوء والهجرة (RATAM).

٦-٥ تطور قوة العمل:

إن تطور قوة العمل تأثر خلال العشرية الأخيرة بالعديد من العوامل، منها ما هو داخلي، مثل الهجرات الداخلية والتغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة التي سببت نزوح العديد من المواطنين إلى المراكز الحضرية والمناطق الشاطئية وإنحسار دور القبيلة والأزمة الاقتصادية العالمية ومحدودية الموارد وشحها، إضافة إلى الإرتفاع في عدد السكان. ومنها ما هو خارجي مثل الحروب في الدول المجاورة كمالي وليبيا والكويت ديفوار، ما أدى إلى نزوح وعودة العديد من اللاجئين ومن المواطنين الذين كانوا يقيمون في هذه الدول ويعملون فيها، ما أثقل كاهل الاقتصاد الوطني، خصوصاً القطاع غير المهيكل المفتوح طبيعياً أمام المواطنين وغيرهم.

إن فرص العمل التي يتم خلقها سنوياً تتعلق بالعديد من الأنشطة غير المهيكلة، نذكر منها استكشاف الذهب السطحي الحديث نسبياً منذ السنة الحالية فقط، وتكسير الحجارة للبناء والزينة والتبليط والترصيف على مستوى شوارع المدن الكبرى، وهو نشاط يستقطب العديد من العمال، بل يعتبر من الأنشطة ذات الدرجة العالية في التشغيل، إضافة إلى أنشطة الصيد والمسالخ الأهلية والتجارة المتنقلة والأنشطة الملحقة والتي تقدر بحوالي ١٣٦٠٠٠ فرصة عمل سنة ٢٠١٦ وتتوزع حسب التقسيم الآتية:

الصف الأول والثاني يتعلق بالجانب المهني التقني. ويتعلق الصف الثالث بالمجال الفني ومتعلقاته. أما الصف الرابع والخامس فيشملان الخدمات المتنوعة. والصف السادس يتعلق بالصيد والزراعة. أما الأصناف الأخيرة (السابع والثامن والتاسع) فتتناول على التوالي الميكانيكا والأنشطة البدائية كالكطف.

وقد بلغ معدل العمالة الهشة ٥٤,٦٢٪ سنة ٢٠١٤ مقابل ٥٤,١ ٪ سنة ٢٠١٢. أما معدل التشغيل الذاتي فبلغ ٥٠,٦٦٪ لسنة ٢٠١٤ مقابل ٥٠ ٪ سنة ٢٠١٢ وبلغ نسبة ٧٥,١٥٪ للرجال. كما بلغت نسبة الشغل لدى النشطين في الفئة من ١٥ إلى ٦٥ سنة حوالى ٥٢٪ حسب المسح الدائم حول الظروف المعيشية لسنة ٢٠٠٨. إلا أن التفاوت بين الجنسين يظل ملحوظاً حيث بلغ نسبة ٧٤,٦٪ للرجال و٣٤,٤٦٪ للنساء.

كما شكل ترفع المواطنين عن العديد من الأعمال ضغطاً بنوياً خلق الفرصة وفتحاً أمام المهاجرين الجدد الأكثر كفاءة والأقل أجراً

من الشغيلة الوطنية. كما أنه ساعد على توسيع دائرة القطاع غير المهيكل ليشمل نشاطات لم تكن معروفة من قبل في موريتانيا مثل المقاهي الليلية (القهوة التونسية والقهوة اللبنانية والطازجة وغيرها من الخدمات المتعلقة بتقنيات التواصل الاجتماعي والإنترنت والبناء الذي دخلته منافسة تركية صينية من الدرجة الأولى، انعكست على العمران وطرق البناء، وإصلاح السيارات الذي ظل إلى فترة قريبة حكراً على العمال الأجانب..

٦-٦ نسبة المشاركة للنساء، المقاربة النوعية للعمل غير المهيكل GENRE:

مأسسة النوع والأخذ بعده في كافة السياسات التنموية منذ سنة ٢٠١١. وهي استراتيجية تغطي حوالى عشر سنوات تقضي من بين ما تقضي به إلى دمج بعد النوع في السياسات الحكومية والمساهمة في خلق مساواة بين الجنسين وضمان النهوض بالمرأة، كما أنها تسعى إلى بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية والبشرية على النحو المحدد في التوصيات الصادرة عن مختلف مؤتمرات القمة العالمية من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة تقوم على مبادئ العدالة والمساواة. إن هذه ليست سوى نظرة عامة حول وضع المرأة الموريتانية قبل الدخول في تفاصيل ولوجها إلى سوق العمل في موريتانيا. ويمثل عدد النساء في سن العمل نسبة ٥٠,٨٪ من السكان في سن العمل يعيش أكثر من نصفهن في المناطق الريفية، أما مستواه التكويني فيتوزع على النحو الآتي: - ٣٠,٧٪ ليس لديهن مستوى تكويني - ٢,٢٪ فقط وصلن إلى مستوى التعليم العالي.

وبالنسبة للعمر فإن نسبة النساء الشابات في سن العمل يبقى مرتفعاً للغاية، حيث إن نسبة ٦١٪ منهن تقل أعمارهن عن ٣٥ عاماً. أما توزيعهن حسب المستوى التعليمي، فإن أكثر من ثلثي النساء في سن العمل دخلن المدرسة، ومن بينهن حوالى ٧٠٪ تابعن تعليمهن في إحدى المدارس العمومية، مع أن أكثر من نصفهن لم يستطع إكمال أو مواصلة المرحلة الابتدائي، أو حتى تجاوزها. حيث إن نسبة ٤,٤٪ تمكن من مواصلة دراستهن ليصلن إلى التعليم العالي.

وتعمل المرأة الريفية أكثر من غيرها في الأنشطة الزراعية والتجارية، حيث تمثل النساء النشاطات العاملات ٣٥,٢٪ من السكان النشطين والذين هم في سن العمل والقاطنين في المناطق الريفية. أما توزيعهن حسب نوع النشاط فنورده كما يأتي: (ا) نسبة النساء العاملات في الزراعة يبلغ (٤٣,٥٪)، (ب) نسبة العاملات في الأنشطة التجارية المختلفة يبلغ (٢٦,١٪)، (ج) نسبة المشتغلات في الأنشطة المنزلية والخدمية فيبلغ (٦,٧٪)، (د) نسبة العاملات في الخياطة وتصنيف الشعر أو الحناء (٥,٤٪)، وأخيراً نشير إلى أن نسبة توظيف وتشغيل النساء فلا تتجاوز ٢٥,١٪ وهي أقل بكثير من نسبة التوظيف لدى

٤٣- الدكتور محمد عالي دياهي: المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في شمال إفريقيا: ديناميكية الاقتصاد في المصنف في إفريقيا الغربية ثنائية الأفاق التقييمية ٢ ص ٢٥٧.
٤٤- LA CONTRIBUTION DU SECTEUR INFORMEL À L'EMPLOI EN MAURITANIE 1977 - 1992 NOVEMBRE JACQUES CHARMES
٤٥- الهجرة الداخلية والدولية، المكتب الوطني للإحصاء ٢٠١٣، التعداد العام للسكان والمساكن.
٤٦- جدول من التقرير الوطني حول القطاع غير المهيكل.
٤٧- مقابلة مع السيد مامادو نيانك: الكونغرالية العامة لعمال موريتانيا مكلف بملف الهجرة.

٦-٣ الهجرة:

شهدت الجمهورية الإسلامية الموريتانية وتشهد الهجرة الداخلية، حيث تحولت نسبة السكان المتحضرين من ١٢ ٪ سنة ١٩٦٦ إلى حوالي ٩٥ ٪ سنة ٢٠٠٥، أما الهجرة الخارجية فبلغت نسبة المهاجرين القاطنين في موريتانيا حوالي ٣٠٠ ألف مهاجر جلمهم من دول الساحل وجنوب الصحراء. وتأثرت موريتانيا بالحروب في الجارة مالي وأحداث تونس والجماهيرية الليبية بالإضافة إلى العنف المستشري في العديد من دول إفريقيا الغربية منها إضافة إلى أنها ممر طبيعي للمهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا. أما هجرة الموريتانيين إلى الخارج فبلغت: دول الخليج وأوروبا وأمريكا ودول إفريقيا وتراجعت مع الأزمة الاقتصادية في الدول الغربية قبل أن تصل إلى دول الخليج. أما الهجرة من الريف إلى المدينة فقد تسارعت بوتيرة كبيرة حيث تركزت الساكنة في مدينة إنواكشوط العاصمة ومدن كيفة وإنواذيبو. ومثل التعداد العام للسكان المقام به في فاتح يناير ١٩٧٧ أول تعداد يقدم مصدراً موضوعياً لعدد السكان النشطين في موريتانيا، ومن خلاله تم التعرف إلى عدد السكان المستقرين ساعتها وبلغ عددهم ٨٩٤٨١٠ نسمة أو حوالي ٦٦،٨ ٪، أما الرجل فلم يتم تعدادهم ولكن تم القيام بتقدير وصل إلى ٤٤٤٠٢٠ أي حوالي ٣٣،٢٠ ٪ .

ولقد تم احتساب السكان النشطين اعتماداً على نتائج المسح الديمغرافي في الوسط الريفي ١٩٨٨ الذي يبين مسار التمدن والتحضر المتسارع الذي يكاد يبلغ حده الأقصى المتمثل في تعداد وإحصاء المنتجعين والرجل خلال شهري مايو وسبتمبر من السنة نفسها، واعتماداً على جرد نقاط الماء المتوفر الذي بين أن هذه الشريحة لم تعد تمثل أكثر من ٥،٦ ٪ سنة ١٩٩٩ و ١٢ ٪ سنة ١٩٨٨ من مجموع السكان مقابل ٣٣ ٪ سنة ١٩٧٧ و ٦٧ ٪ سنة ١٩٦٥ . إلا أننا لم نتمكن من الحصول على جداول وطنية تعتمد المقارنة بين السنوات مفصلة حسب المهن والشعب والأنشطة، ولا حتى على جداول تقاطعية مع الوضعية التي تحصل لاحقاً .

وتظل أهداف الهجرة وأسبابها مختلفة من منطقة إلى أخرى. فمعظم المهاجرين كانوا مدفوعين بالبحث عن العمل والشغل وخاصة أن وجهة معظم المهاجرين الداخليين والعالميين حوالي (٨٩ ٪) هي المدن والمراكز الحضرية، وأن أكثر من ٩٦ ٪ من الباحثين عن العمل من المهاجرين يتواجدون في الأوساط الحضرية والمدن وتتوفر موريتانيا اليوم على أكثر من ٣٠٠ ألف مهاجر أكثرهم من إفريقيا جنوب الصحراء خاصة من السنغال ومالي، ومدة إقامتهم تصل إلى عشرين سنة وأكثر. أما الجنسيات الأخرى فتتوزع بين غينيا كوناكري وغينيا بيساو وغامبيا وسوريا والكاميرون وكوت ديفوار والتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمثل النساء نسبة ٤٣ ٪ من المهاجرين القاطنين ويعملن في أنشطة مختلفة مدرة للدخل، وهن نشطات ويقمن بعملهن بكفاءة ومهنية عالية يساهمن من خلالها في التنمية المحلية

ويعتمدن أكثر على العمل المنزلي كخدمات لدى الأسر الموريتانية..

توزيع فرص التشغيل حسب القطاعات

الاقتصادية:

يظل توزيع فرص التشغيل مختلفاً في القطاعات الاقتصادية الوطنية وذلك بسبب توجه السكان إلى بعض الأنشطة والأعمال دون غيرها ومناسبة بعضها اجتماعياً ورفض بعضها بحجة العادات والتقاليد، يعنى القطاع غير المهيكل بالعديد من الأنشطة المتعددة والمختلفة، ما يجعل من الصعب الإحاطة به.

أما الأنشطة غير المهيكلة في القطاعات غير الزراعية والمقام بها أساساً من طرف الرجال فتمثل ٢،٥٧ ٪، وعلى مستوى التكوين فمعظم العاملين في القطاع غير المهيكل غير الزراعي لديهم مستويات تتميز بالضعف إن وجدت، وهم على التوالي ١،٢٧ ٪ لا مستوى لديهم و ٨،٥٥ ٪ يتوفرون على مستوى محظري وأساسي.

وبالنسبة للقطاع المهيكل، فإنه يوفر فرص العمل لما يقرب من ٥٦،١٣ ٪ من مجموع السكان النشطين العاملين. وحسب التوزيع فيمكننا أن نذكر بأن ١،٧٤ ٪ منهم يعملون في الإدارة والوظيفة العمومية و ٧،٢٠ ٪ يعملون في مؤسسات عمومية أو شبه عمومية^{٤٩}. أما التشغيل في القطاع المهيكل الخصوصي فلا يمثل سوى ٣،٤ ٪ من مجموع التشغيل في القطاع المهيكل ومن حيث التكوين فإن حوالي ٦،٢٨ ٪ من العاملين في القطاع المهيكل قد أكملوا دراسات عليا و ١،٤٣ ٪ قد التحقوا بالمرحلة الثانوية. وعلى العموم فإن نسبة ٦٤ ٪ من النشطين العاملين هم من الأطر المتوسطة والكلاء والعمال المؤهلين والأكفاء.

ويتميز الشغل حسب الجنس في القطاع المهيكل بأنه ذكوري بنسبة ٧٨ ٪، وتتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ و ٥٤ سنة بنسبة تصل إلى ٨،٧٢ ٪. إن تحليل السكان العاطلين عن العمل حسب وسط السكن والجنس يظهر ارتفاع نسبة البطالة لدى النساء في الوسط الريفي ١،٥٥ ٪ مقابل ٩،٤٤ ٪ في الحضر من النساء دائماً على العكس من الوضعية لدى الرجال الذين يتركزون في المدن. أما توزع العاطلين عن العمل حسب المجموعات العمرية وحسب النوع فتشير إلى أن السكان العاطلين عن العمل أكثر تركزاً في الفئة العمرية بين ٢٠ إلى ٣٤ سنة. كما نلاحظ أن تركز العاطلين عن العمل يتناقص تدريجياً مع تقدم العمر إلا أننا نستطيع محاولة التمييز بينها حسب:

- القطاع غير المهيكل في مجال الخدمات.

- الأنشطة المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية.

- القطاع غير المصنف في مجال الخدمات مثل المطاعم الشعبية

والنقل الحضري غير المسجل والطلاقة والخياطة وإصلاح والميكانيكا والكهرباء.

- الأنشطة المتعلقة بالزراعة المروية وشبه الحضرية والصناعات

٧-٣ سياسات مكافحة البطالة:

قامت السلطات العمومية بعدة تجارب لمكافحة البطالة من بينها على الخصوص: الوكالات والصناديق والبرامج السالفة الذكر والهادفة كلها إلى محاربة البطالة وتخفيف آثارها. وقد ساهمت معظم السياسات الحكومية في مضاعفة فرص التكوين وتنامي معدلات التحضر وارتفاع نسب التوجه إلى التكوين المهني إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي أقدمت عليها موريتانيا خلال العشرية الأخيرة^{٥٢}.

حجم الاقتصاد غير المهيكّل في الاقتصاد

الوطني:

لقد بلغت نسبة النمو الاقتصادي ذروتها خلال السنوات الثلاث الأخيرة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ حيث بلغت ٣,٥٪ مدعومة بدفع قوي من الأنشطة الإستخراجية والصناعية مثل الغاز والذهب والحجارة والرّثيق وغيرها. وفيما عدا ذلك فالأنشطة الاقتصادية ظلت مرتبطة بشكل كبير بالمقاولات والاتصالات والخدمات العمومية المختلفة وغير المهيكلة.

إن أنشطة القطاع الأولى المكونة أساساً من الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد، تمارس في معظمها (٩٧٪) في شكل غير مصنف ولا مهيكّل حسب تقديرات الحسابات الوطنية. وهذا القطاع يمثل إحدى ركائز الاقتصاد الوطني الموريتاني بسبب مساهمته في تشكيل الناتج الداخلي الخام أكثر ٣٠٪ وبسبب حجم ما يوفر ويخلق من تشغيل وعمل، وبسبب ما ينتج عنه من آثار إيجابية في مجال محاربة الفقر ثم إن معدل التمدرس للأطفال ما بين ٦ إلى ١٢ سنة يقدر بـ ٨٢٪ مع ضعف الفوارق بين الذكور والإناث وبين الريف والحضر، أما مستوى تمدرس الأطفال من ٦ إلى ١٤ سنة فبلغ ٧٦,٢٪. ويظهر التحليل حسب الجنس أن المعدل ٧٠,٨٠٪ للأطفال و٢,٧٢٪ للإناث. أما بالنسبة للتوزيع المناطقي فنجد أن نسبة التمدرس كانت أعلى في ولايات تيرس زمر وآدرار وإترزة وداخلت إنواذيبو ثم تكانت ولبراكنة بمعدلات تتجاوز ٨٠٪. وبالمقابل فإن ٥,٨٢٪ قد حصلوا على شهادات أو إفادات خلال دراستهم الابتدائية و١,١٢٪ تحصلوا على شهادة ختم الدروس الإعدادية و٤,٣٪ يتوفرون على الثانوية العامة.

إن القيمة المضافة حسب مكان الإقامة والسكن فإن أنشطة وحدات الإنتاج في القطاع غير المصنّف في الوسط الحضري تجلب حوالى ٩٢٪ من القيمة المضافة الكلية للقطاع غير المصنّف. وجل القيمة المضافة للقطاع غير المصنّف في الوسط الحضري تأتي من الأنشطة التجارية ٦,٥٩٪، والأنشطة الخدمية ٣٣,٧٪، أما في الوسط الريفي فتمثل الأنشطة التجارية ٧,٦٥٪ والأنشطة التحويلية ١٥٪ من القيمة المضافة للقطاع غير المهيكّل.

٤٩- المسح الدائم حول الظروف المعيشية للسكان: المكتب الوطني للإحصاء، ٢٠١٤.

٥٠- حمادي البكاي.

٥١- تقارير الدول حول السياسات وآليات الدمج المهني وخلق فرص العمل: حالة موريتانيا صفحة ١٢ ص

الخشبية الخفيفة والخزف والحديد والبناء وغيرها .

- القطاع غير المهيكّل في مجال الفنون مثل السباكة والحياسة والخياطة وصناعة الجلود والحباكة والصباغة والنحت والرّكشة والنسيج والإسكافية والصباغة والرسم.

- القطاع غير المهيكّل في مجال التجارة والتوزيع والصرّف، إلا أن الاستراتيجيات المعتمدة في القطاع غير المهيكّل في هذه المناحي تتطلب تكييفاً وملاءمة للفاعلين والبحث عن موارد تمويلية داعمة وتنفيذ ووضع ابتكارات واختراعات فنية وتكنولوجية محاولة محورة القطاع غير المصنّف التقليدي مع القطاعات المعاصرة وتحديثه وعصرنته.

٧-١ الخدمات والمصالح المالية للقطاع غير

المصنّف نادرة وقليلة:

هي المنظمات غير الحكومية في موريتانيا وغيرها من المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح والتي تقدم خدمات مالية أو خدمات داعمة للقطاع غير المصنّف أو مساعدات ودعمًا من هذه المؤسسات على محدوديتها وقتلتها: الاتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية للقرض والإدخار في موريتانيا (UNCACEM) التي تمثل مصرفاً زراعياً مسجلاً وفق قانون التعاونيات، والمبادرات والجهود التي قام بها الممولون أخيراً لتوحيد وتنظيم الشبكات غير المصنفة للقرض والإيداع مثل مكتب دعم الصناعة التقليدية والحرفية، والجهود المتتالية المبذولة عبثاً لمحاولة تحويل رؤوس الأموال إلى المؤسسات الصغيرة بواسطة بنوك التنمية الوسيطة، وأخيراً بنك الإيداع وصندوق الإيداع والتنمية وغيرهما.

٧-٢ البطالة :

تنتشر البطالة بين الشباب وتمثل رهاناً وطنياً ودولياً: ويمكننا تقدير نسبة البطالة في موريتانيا بـ ٣١,٢٪^{٥٣} ووصلت نسبة الشباب الذين لا يتوفرون على فرصة عمل أو يقومون بعمل لا يناسبهم ولا يوفر لهم عيشاً كريماً (أين النسبة هنا؟؟) الشيء الذي دفع المكتب الدولي للشغل إلى الاستجابة لهذا التحدي من خلال المساعدة على إقامة برنامج مندمج خاص بموريتانيا لترقية العمل اللائق والمنتج لدى الشباب في موريتانيا. وهو برنامج يستلهم التجارب الناجحة في شبه المنطقة خصوصاً في السنغال ومالي وبوركينا فاسو. ويبقى مستوى البطالة المعتمد لدى الحكومة هو النسبة ١٠,١٪ التي هي خلاصة ما توصلت إليه الدراسة المتخصصة. وسبب الاختلاف المثير بين نتائج الدراستين (الثانية تشير إلى أكثر من ٣٠٪) هو اختلاف المعايير والمقاربات^{٥٤}. تمثل الساكنة العاطلة عن العمل بمختلف مكوناتها العمرية حوالى ٧٨٪ من مجموع السكان. زد على ذلك أن نصف هذه الساكنة شباب معظمهم في سن التمدرس بنسبة ٤٤,٦٪. أما الفئة الثانية فهي تتعلق بالمسنين الذين تجاوزوا سن التقاعد فوق ٦٤ سنة وتنتشر البطالة على المستوى الريفي بنسبة ٦١٪ معظمها من النساء بنسبة تصل ٥٧٪ متوسط أعمارهن دون الخامسة والعشرين.

٨- حجم الاقتصاد غير المهيكل في الموريتاني

لسنة ٢٠١٢^{٥٤}

٨-١ حجم الاقتصاد غير المهيكل في الاقتصاد

الموريتاني

القيمة المضافة	الإنتاجية	رقم الأعمال	عدد	
576124	850.954.5	2.417569	322.542	القيمة بملايين الأوقية
60.0%	59.8%	70.5%	54.0	التجارة
31.8%	31.1%	26.2%	19.2%	أنشطة الخدمات
4.5%	5.2%	1.9%	21.3%	الأنشطة التحويلية
3.7%	3.9%	1.4%	5.5%	أنشطة أخرى
				المجموع

وبالنسبة إلى حجم الضرائب في القطاع غير المهيكل في موريتانيا، فقد تمكنا من إجراء مقابلة مقتضية مع السيد الشيخ حبيب الرحمن وتفاعل معنا وقدم لنا المعلومات الآتية التي تخص عدة ولايات من الوطن ونسبة مساهمتها الضريبية معتبرة نوردها في الجدول الآتي:⁵⁴

	عدد الفاعلين	حجم الأعمال ورقمها	عدد الفاعلين	حجم الأعمال
القطاع الغير المهيكل	137 832	6 024 919 667	141 366	6 302 202 671

	2014		2015	
	عدد الفاعلين	حجم الأعمال	عدد الفاعلين	حجم الأعمال
القطاعات الأخرى	42 001	431 297 355 061	42 001	632 207 337 883

	2014		2015	
	القطاع غير المهيكل	القطاعات الأشغال	القطاع غير المهيكل	القطاعات الأخرى
عدد الفاعلين	137 832	41 707	141 366	42 001
حجم الأعمال	6 024 919 667	431 297 355 061	6 302 202 671	632 207 337 883

	2014		2015	
	القطاع غير المهيكل	القطاعات الأخرى	القطاع غير المهيكل	القطاعات الأخرى
عدد الفاعلين	137 832	41 707	141 366	42 001
حجم الأعمال	6 024 919 667	431 297 355 061	6 302 202 671	632 207 337 883

النشاط	الحضر	الريف	المجموع
التجارة	59,6%	65,3%	60,0%
الخدمات	33,7%	9,8%	31,8%
الخدمات التحويلية	3,6%	15%	4,5%
الصناعات الغذائية والزراعية	1,7%	8,4%	2,2%
صناعات تحويلية أخرى	1,9%	6,6%	2,3%
أنشطة أخرى	3,1%	10%	3,7%

٢-٨ جدول حول عدد وتوزيع الوحدات الإنتاجية الفردية حسب الوسط سنة ٢٠١٢

الريف	الحضر	عدد الوحدات الإنتاجية الفردية الإجمالي	النسبة	عدد الوحدات الإنتاجية الفردية
35941	74022	109963	54%	التجارة
			19.2%	الأنشطة والخدمات
			21.3%	الأنشطة التحويلية
			5.5%	أنشطة أخرى
			100%	المجموع

أما التوزيع حسب قطاع الأنشطة سنة ٢٠١٢ فهو الآتي: التجارة ٥٤٪ الأنشطة والخدمات ١٩,٢٪ الأنشطة التحويلية ٢١,٣٪ أنشطة أخرى ٥,٥٪.

٥٢- التقرير الخاص بالقطاع غير المصنف ٢٠١٢، المكتب الوطني للإحصاء.
٥٣- السيد المدير: الشيخ حبيب الرحمن مدير الرقابة الجبائية بالإدارة العامة للضرائب.

٨-٣ الوزن الاقتصادي للقطاع غير المهيكل:

قدر رقم الأعمال الشهري للقطاع غير المهيكل عموماً بين ١٨٠٥٠٠ مليون أوقية و ٢٠٠١٠٠ مليون أوقية سنة ٢٠١٢ مع وجود فوارق حسب القطاعات الأنشطة. وحسب هذه التقديرات فإن متوسط رقم الأعمال للوحدة الإنتاجية يقع في حدود ١٦٥ ألف أوقية و ٨٠٠٤٠٠ أوقية، إلا أن هذا المتوسط يخفي وراءه العديد من الفوارق والتفاوتات حسب القطاعات. ففي الحقيقة فإن معدل رقم الأعمال الشهري للوحدة الإنتاجية في قطاعات الخدمات والتجارة يتراوح بين مليون وتسعمائة ومليونين ونصف مليون أوقية مع وجود فوارق حسب حجم النشاط وكبره وتجربة صاحبه. وبالنسبة لبقية الأنشطة المتعددة والمتنوعة والمبعثرة والتي تختلف أحجامها، فإن رقم الأعمال الشهري يقل كثيراً عن ١٦٠٠ دولار / ٥٠٠ ألف أوقية موريتانية للوحدة الإنتاجية غير المهيكلة.

وحسب القطاع، فمستوى الإنتاج الشهري يتراوح بين ١٥٠ ألف أوقية للأنشطة التحويلية إلى أكثر من مليون أوقية للتجارة والخدمات. وهذه المنتوجية ناتجة أساساً عن الأنشطة الحضرية في المدينة ٩١,٨٪ مع استحواذ التجارة ٥٩,٨٪ والخدمات بنسبة ٣١,١٪. ثم إن الأنشطة التحويلية تمثل ٥,٢٪ من الإنتاج غير المهيكل. أما الأنشطة الأخرى من صيد وأشغال عمومية وبناء فتمثل ما يقل قليلاً عن ٤٪ من مجمل مساهمة القيمة المضافة الاعتيادية للقطاع غير المهيكل، وحسب الأنشطة، فالالاقتصادية والخدمات منها تساهم بـ ٩١,٨٪ من القيمة المضافة للقطاع غير المهيكل، وتغطي الأنشطة التجارية تجارة السيارات والمواشي^{٥٥} والبيع بالتقسيط والجملة، أما الأنشطة التحويلية فتنقسم إلى التحويل الغذائي والزراعي من مجازر ومخابز وصناعة الكسكس والخبز وبيع المشروبات الخفيفة والثلج وغيرها، ومن حيث أماكن التواجد فإن الوحدات الإنتاجية الفردية غير المهيكلة الحضرية تدر ما يقارب ٩٢٪ من القيمة المضافة الكلية للقطاع غير المهيكل الذي تساهم الأنشطة التجارية فيه بمقدار ٥٩,٦٪ من القيمة المضافة و ٣٣,٧٪ أنشطة خدمية. أما الوحدات الريفية فتساهم الأنشطة التجارية فيها بحوالي ٦٥,٣٪ والأنشطة التحويلية ١٥٪ من القيمة المضافة للقطاع.

٨-٤ توزيع المشتغلين حسب نوع ووضعية

العمل ومدّة التشغيل:

سنحاول قياس مستوى العمل الهش والضعيف من خلال معرفة العلاقة بين عدد من يعملون لحسابهم الشخصي والعاملين الأسريين الذين لا يتقاضون تعويضاً ضمن العدد الإجمالي للسكان النشطين العاملين والتي بلغت نسبتهم ١٠,٥٤٪، الشيء الذي يفسر النسبة المرتفعة لتعدد الأنشطة. أما حسب النوع فإن هذه النسبة تصل إلى ٤,٣٠٪ للرجال مقابل ٧,٣٣٪ للنساء. وهشاشة التشغيل هذه تنتشر بين الشباب أقل من ٢٠ سنة أو من بلغوا سن التقاعد من المسنين

فوق الخمسين. وعلى مستوى النوع فيظل معدل التشغيل المؤجر في القطاع غير الزراعي أكثر انتشاراً لدى الرجال ٩,٦٦٪ مقابل ٢,٣٩٪ للنساء. وتبلغ نسبة المتعلمين ووصلوا إلى مستوى ثانوي من الرجال العاملين في القطاع غير المصنّف في القطاع غير الزراعي ٤٤٪^{٥١}.

نوع النشاط	الذكور	الإناث	المجموع
الزراعة	2,4%	2,3%	
الجيولوجيا والمعادن	3,1%	3,0%	
الصيد	6,9%	6,7%	
الإدارة	6,4%	4,9%	47,1%
التعليم	6,0%	5,8%	
المواصلات والأشغال العمومية	9,1%	8,7%	
التجارة	0,4%	2,2%	52,9%
الحرف والصناعة التقليدية	66,1%	65,0%	
مهن وحرف أخرى	1,2%	1,2%	
المجموع	100%		

٨-٥ أهم المشاكل والعوائق أمام تطور القطاع

غير المهيكل الموريتاني:

تتميز مشاكل القطاع غير المهيكل الموريتاني بسمات من أهمها:

التمويل:

- عدم توفر رأس المال اللازم لتمويل مسار الإنتاج والنقص الحاد والمزمّن في مجال الاستثمار وضعف القدرات وغياب فرص الاقتراض والإيداع والائتمان.
- تعذر وجود إمكانية لإعادة تشكيل وخلق رأس المال في القطاع غير الرسمي.
- صعوبات تموين السوق بالمواد الخام والسلع الخام الكافية وذات الجودة النوعية المضمونة اللازمة لسير عمل القطاع غير المهيكل
- منافسة المنتجات الأجنبية واليد العاملة الأجنبية الرخيصة.
- التكاليف الثابتة مرتفعة.
- غياب أي نوع من الحماية.
- عدم النفاذ إلى المعلومات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والتشريعية.
- النقص الملحوظ في البنية التحتية الاقتصادية الهشة.
- انعدام ثقافة تسيير الموارد البشرية.
- الإعداد غير المناسب للأوراق ولدراسات الجدوى.
- ضعف البنية المالية لمؤسسات القرض وهشاشة المؤسسات الفردية مالياً.
- انعدام ثقافة صيانة الآليات والأدوات الإنتاجية.
- النقص الحاد في والتكوين والتمويل كماً وكيفاً
- مشاكل الجمركة.

- تنظيم واستغلال قاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والشبكات الموحد بهدف الرفع من مستوى المتابعة الدائمة للمؤسسات غير المهيكلة وتصنيفها حسب النشاط أو البلدية والحجم وحسب عدد العمال المعنلين.

- تعزيز القدرات التقنية والتنظيمية.

- توفير القرض وتحسين ظروف الحصول عليه وإقامة صندوق دعم خاص بالقطاع.

- تبسيط وتسهيل وتخفيف إجراءات التسجيل عن طريق تقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسجيل (البيروقراطية) وتخفيف التكاليف الإدارية المرتبطة بإجراءات التسجيل.

- وضع نظام للتكوين والتدريب متطور لصالح مؤسسات القطاع لتزويدها بالكفاءات البشرية.

لقد تلخصت مجمل وأهم التوصيات الصادرة عن الورشة الوطنية حول عدد من النقاط حاولنا تعميقها وتضمينها في النسخة النهائية من التقرير وأخذها في الحسبان. فمصطلح العمل غير المهيكل مصطلح مشرقي وجل المشاركين في الورشة أوصوا بإبداله بمفهوم العمل في القطاع غير المصنف لتتناسبه مع المفاهيم المتداولة محلياً ولدقة ترجمته عالمياً. وأنا شخصياً لا أجد مانعاً في ذلك. فكل المصطلحين يناسبني مع ميلي إلى العمل غير المصنف. أما في ما يتعلق بالمنهجية، فأحسب أن الملاحظات الواردة عقب الورشة لم تكن موفقة، وربما لم يتعود المشاركون في الورشة هذا النوع من الدراسات الشاملة والمنهج المتخصصة التي غالباً ما تتجاوز الطابع القطري الضيق. أما في ما يتعلق بالنقطة المتعلقة بدور سياسات الشركاء في نجاح أو فشل القطاع غير المهيكل في موريتانيا، فلقد أفردنا فقرة خاصة تتناول تحليل سياسات هؤلاء الشركاء مثل البنك الدولي والمكتب الدولي للشغل واحداً تلو الآخر وغيرهما. أما التوصيات الأخرى الصادرة عن الورشة فقد تم دمجها كلها في التقرير والأخذ بها.

- ضعف الشبكات الهاتفية وخدمات الإنترنت للذين لديهم خدمات خدمية معلوماتية.

- عدم ملاءمة البيئة التشريعية والمؤسسية.

- عدم توفر الفاعلين في القطاع غير المهيكل على سندات وحقوق ملكية للأماكن التي يمارسون فيها نشاطاتهم ما يحد منها.

- معاناة النساء العاملات في القطاع غير المهيكل.

- انتشار عمالة القصر في القطاع غير المهيكل في المدن الكبيرة.

- غياب التأمين والحماية الاجتماعية حيث يعتمد الناس على التكافل العشائري والقبلي.

- العراقيل ذات الطابع القانوني والتشريعي

التوصيات والمقترحات حول النهوض بالعمل

اللائق وتحديد أدوار كل من الحكومة والمجتمع المدني والنقابات:

لقد ساهمت الإصلاحات والمبادرات التي قامت بها السلطات العمومية في الحد من العقبات والعراقيل المتعلقة بترقية القطاع غير المهيكل وتذليل العديد منها، كما شجعت قيام تنافسية صارمة سواء كانت محلية داخلية أو خارجية على مستوى الاقتصاد الوطني^{٥٧}. إلا أننا في نهاية هذا التقرير نود تقديم بعض المقترحات والتوجهات العامة التي نرى أنها قد تكون ضرورية بل لازمة لترقية هذا القطاع المحوري تتلخص في التوصيات الآتية:

- مأسسة ورسمنة (INSTITUTIONNALISATION) الهيئات والوحدات الفردية الإنتاجية.

- القيام بإعداد مسح وطني شامل خاص بعمالة الأطفال والنساء. .

- إعداد قاعدة بيانات مفصلة حول المهن والأنشطة التي يحق للأطفال ممارستها، وتوفير بدائل ملائمة، واتخاذ إجراءات مصاحبة خصوصاً بالنسبة للأطفال دون سن الرابعة عشرة.

- التنسيق التام مع السلطات العمومية والبلدية لمراقبة الأطفال والنساء العاملات في القطاع.

- رفع الوضعية القانونية والاقتصادية للعاملين من خلال تفعيل مفتشيات الشغل.

- الإشراك الفعلي لمنظمات المجتمع المدني والنقابات والشركاء الاجتماعيين من أسرة ومدرسة وبيئة اجتماعية حاضنة في صياغة وإعداد خطط عمل للقضاء على هذه الظاهرة.

- تفعيل مفتشيات الشغل، وزيادة التنسيق بينها وبين النقابات العمالية.

- ضرورة سن قوانين تشجع على ترقية المنتج الوطني وتضمن حمايته في السوق.

- تعزيز قدرات المجتمع المدني في مجال تشخيص مشاكل القطاع غير المهيكل وتحليل واقعه.

- إعادة تنظيم الضمان الاجتماعي ومراجعة النصوص المنظمة له.

- تعزيز دور شبكات التأمين الاجتماعي.

٥٤-وضعية التشغيل والقطاع غير المصنف في موريتانيا ٢٠١٢ ص ٨٣.

٥٥- التقرير الوطني حول التشغيل والقطاع غير المصنف ٢٠١٢.

٥٦- وزارة الشغل والتكوين المهني: تقرير حول تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصنفة وغير المصنفة /أحمد إسلامو ٢٠١٥ ص ٤٣.

٩-١ المؤشرات ومرجعيات المتابعة والتقويم بالنسبة لموريتانيا:

المؤشرات المقترحة في الحالة الموريتانية مؤشرات عامة:

- عدد العمال غير المؤمنين في القطاع غير المهيكل
- نسبة انخفاض عمالة القصر
- نسبة النفاذ إلى القروض وتخفيض نسبة الفائدة
- نسبة نفاذ العمال غير المهيكليين إلى الخدمات الأساسية (انتشار البنى التحتية الإنتاجية في الريف)
- نسبة أمن العمل لدى النساء خاصة
- احترام حقوق العامل
- توفره على عقد عمل مكتوب
- احترام ساعات العمل الأسبوعية
- نسبة توسيع التغطية الاجتماعية ضد المرض وحوادث العمل
- عدد منظمات المجتمع المدني النشطة في مجال الدفاع عن حقوق العمال في القطاع
- عدد المرافعات والمناصرات الخاصة بالقطاع التي تشرك فيها منظمات المجتمع المدني

خلاصة ختامية

وعلى ضوء مختلف مراحل هذا التحليل نخرج ببعض الملاحظات والمقترحات التي تفرض نفسها على القطاع غير المهيكل الموريتاني. فالنساء والأطفال حسب التقاليد مع اختلافها من وسط إلى آخر يقومون بأعمال الأسرة اليومية من سقي ومتابعة للمواشي وجلب للماء والحطب في المناطق الريفية وإعداد الطعام وصنع الشاي والمشاركة الفاعلة في توفير المصروف اليومي لدى بعض الفئات حسب فقرها وعوزها، ما جعل عمل الأطفال ظاهرة تزداد اتساعاً وانتشاراً في المدن بسبب الحاجة وكثرة التكاليف خصوصاً في القطاع غير المهيكل الذي يشكل حاضنة رئيسية لهؤلاء الأطفال، بالإضافة إلى الدور الأساسي للوضع الاقتصادية للأسرهم ولتأثير آباءهم عليهم، ما يجعلهم يتأثرون باكراً بمهن آباءهم وجيرانهم ويتخذون منهم قدوة تساعد في تشكيل شخصياتهم المهنية المستقبلية، ما يجعلهم ينزعون نحو العمل بصفة مبكرة والبحث عن الإنتاجية والمساهمة الفاعلة في التكاليف العائلية، كما أن المداخل العشوائية للآباء كثيراً ما تضطرهم إلى اصطحاب أطفالهم للكسب وفتح نوع من التجارة الخدمية للنساء مثل غسل الثياب وتنظيف المنازل وحراسة بعض الساحات الخصوصية المهجورة أو بيع الكسكس أو العيش أو الخضروات أو المشروبات والمكسرات في بعض الأماكن العامة القريبة من أماكن سكنهم. ونرى أنّ انعدام الهيكلة ليس خياراً طوعياً، وإلّا إقصاء مفروض من قبل القطاع المهيكل الذي بات، خصوصاً في قطاع الخدمات وهو الأوسع اليوم، مؤسسات جوفاء تستغلّ

العمل غير المهيكل، الذي أضحى نمط إنتاج سائداً في الاقتصاد الحديث. كما لا نرى أنّ انعدام الهيكلة يرتبط بالفقر وحده بل يطال شرائح واسعة من المجتمعات. والمعضلة الأساسية بالنسبة لهذه المدرسة ليست الهيكلة بحدّ ذاتها بقدر ما هي أنّ العاملين غير المهيكليين يحصلون على دخل أقلّ من أقرانهم المهيكليين، وهم دون حماية اقتصادية واجتماعية. وجوهر المشكلة هو عدم وجود أرضية للتفاوض الاجتماعي للدفاع عن حقوق غير المهيكليين، مع خطر أن تذهب الانفجارات الاجتماعية عندما تحدث إلى الفوضى.

نموذج لورشة ميكانيكا إصلاح السيارات

ويتعلق الأمر بأحد الأنشطة غير المهيكلة الأكثر رواجاً وانتشاراً ومردودية في المدن الكبرى، خصوصاً العاصمة إنوا كشوط التي تتوفر على ما يزيد على ٣٤٠ ألف سيارة تنزل يومياً موزعة على طرقات هشة ومتهالكة، ما يجعل من مهنة إصلاح السيارات مهنة تستقطب جل العمال غير المهيكلين. وفي هذا الإطار أجرينا لقاء مع صاحب ورشة إصلاح السيارات في بلدية لكصر بالعاصمة إنواكشوط. وتتكون الورشة من ساحة تبلغ ٢١٦ متراً مربعاً وقد انشئت سنة ١٩٩٨. تقع على شارع كبير غير معبد ويعمل فيها، إضافة إلى صاحب الورشة، ميكانيكيان يتقاضيان راتباً شهرياً قدره ٨٠٠٠٠ أوقية أي ما يبلغ ٣٣٠ دولاراً وأربعة معاونين يتقاضى واحد منهم ٤٠٠٠٠ أوقية شهرياً ومتدربان إثنان. والورشة تقوم بإصلاح السيارات وصيانتها، ولا يحصل العمال على أي نوع من التأمين الصحي ويداومون لساعات متواصلة قد تتجاوز الوقت المعتاد بساعات، وفي بعض الحالات يمكن أن يتغيبوا. وعلى مستوى اتخاذ القرارات والتوجهات الاستراتيجية، فإن صاحب الوحدة الإنتاجية وحده المعني بالمسألة، وفي أحسن الحالات يمكن أن يأخذ برأي أخيه أو زوجته أو ابنه أو أحد أقاربه المجريين، إلا أن الأمر يعود أولاً وأخيراً إلى قراره، والوحدة الإنتاجية لم تستفد من أي دعم مالى أو مادي أو تكويني عام أو خاص.

ذكر صاحب الورشة أن نسبة من رواده ليست لهم مصداقية ولا يسدون متأخراتهم، زد على ذلك منافسة اليد العاملة الأجنبية الرخيصة، إلا أن تغييراً كبيراً حصل على مستوى السلوكيات والمسلكيات بين الموريتانيين. وقد أثرت المنافسة سلباً وإيجاباً على أداء القطاع من خلال زيادة مستوى التهرب الضريبي ومحاولة الحد من التكاليف وتقليصها. وكرب عمل فأننا أقوم بتسيير المجالات الإدارية والمالية والتجارية والعلائقية، أما الإنتاج فيتم تأمينه من طرف العمال والمتدربين بإشراف مني. لقد كانت البداية صعبة، فالرواتب زهيدة تقل عن الحد الأدنى للأجور، وكثيراً ما تتأخر عن موعدها الاعتيادي نهاية كل شهر. أما المتدربون المتربصون فليست لديهم لا رواتب ولا تعويضات، ولكنهم يستفيدون من الخبرة والتجربة والتكوين الميداني وبعض التشجيعات لفترات تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر. وعلى مستوى حوادث العمل فالكثير منها تم تسجيله خلال فترة العمل الأولى إضافة إلى حدوث عدد منها بين المتدربين والعمال الجدد، إلا أن الوضعية تتحسن خصوصاً من خلال التكوين والحصول على أدوات معاصرة أكثر أماناً. وفي ما يتعلق بالحماية الاجتماعية، فكافة العاملين في الورشة لا يستفيدون من أي نوع من الحماية الاجتماعية، عدا ما توفره لبعضهم زوجاتهم الموظفات ولايستطيعون تحمل تكاليف

الاستشفاء .

وجهة نظر بعض النقابات

ترى الكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا أن القطاع غير المهيكل يمثل حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني، على الرغم من كونه يفتقد إلى التنظيم القانوني، فهو قطاع غير مهيكل وغير منظم. لقد كانت نقابتنا من أولى النقابات التي اهتمت بالموضوع، حيث عملت سنة ٢٠٠٣ على أنقبة النساء وتنظيمهن في تنظيمات نقابية من بين منتسبي نقابتنا البالغين ٣٥٠٠٠ منتسب ومنتسبة، وهناك أكثر من ١١٠٠٠ منتسبة وكان الانتساب يتم حسب القطاعات. ومن بين أهم العقبات التي طرحت أمامنا نذكر مشكل المهنية وعدم وجود تراكمات وعدم تنظيم الشبكات والاعتراف بها حسب تخصصاتها ومهنياتها. فهي غير مسجلة وغير منظمة. ويمكننا أن نتقدم بالمقترحات الآتية: (١) تمثيل النقابات حسب وزنها وعدد منتسبيها (٢) ضرورة إجراء الحوار الاجتماعي والتفاوض وتفضيل الحلول البينية التوافقية واعتمدها (٣) إعادة تنشيط دور المفتشية العامة للشغل (٤) القيام بعمل أساسي في مجال تغيير العقليات للعمال وأرباب العمل (٥) ضرورة إعداد قانون ينظم القطاع والمصادقة عليه/ وملء الفراغ القانوني الموجود في القطاع غير المهيكل (٦) الدفاع عن الحقوق القانونية للعمال (٧) تصنيف وترتيب المهن وتصنيفها (٨) إعادة تكوين وتأهيل الموارد البشرية (٩) محاربة العمل الليلي خصوصاً للنساء (١٠) إعادة النظر في وضعية المهاجرين وطرق عملهم.

أما النقابة العامة لعمال موريتانيا، فقد ذكرت أن نشأة القطاع غير المهيكل في موريتانيا تعود إلى عدة أسباب نذكر من بينها: (١) تراجع المداخل وتقليصها (-) الزيادة الملحوظة في المصاريف (-) اتباع سياسات البنك الدولي القاضية بتقليص الوظائف في الوظيفة العمومية والمعتمدة على تسريح العمال (-) الهجرة والنزوح من الريف إلى المدن (-) التحولات الاجتماعية العميقة وغير المسبوقة (-) انحسار الموارد الطبيعية وتغير طرق العيش وتفكك النظام المجتمعي التقليدي إضافة إلى تخلي الدولة وتركها للعديد من مهامها. كل ذلك ساعد على نشأة القطاع غير المهيكل وعجل بها. وبالنسبة له فإن القطاع يوفر فرص العمل لأكثر من ٧٠٪ من اليد العاملة الوطنية. لقد قامت النقابة بالتعاون مع الكونفيدرالية العامة للنقابات الحرة في مملكة بلجيكا بتمويل مشروعين هامين تمثلا أولاً في مشروع دعم المساواة في مجال النوع بين سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦، ومشروع أنقبة تنظيم العمال والعاملات في الاقتصاديات غير المهيكلة في نقابات ما بين ٢٠٠٦ و ٢٠١١ والذي تدخل في معظم مناطق الوطن، وتمحورت أنشطته حول: التكوين والمناصرة إضافة إلى تمويل العديد من الأنشطة المدرة للدخل لصالح فئة النساء خصوصاً، واقتناء العديد من المعدات لصالحهن. أما في مجال المناصرة فلقد تركز نشاطنا حول التكوين المهني والنفاذ إلى التمويلات والمساعدة في تسويق المنتجات إضافة إلى إنشاء أول مركز كتخصص في مشاكل المهاجرين

والتعبوية لصالح الفئة، ونذكر منها على سبيل المثال دورات

تكوينية في مجال الصباغة والحياسة والخياطة والحلاقة وصناعة وبيع الأغذية لفائدة أكثر من مائة سيدة، إن خادمت المنازل اللائي اكتبن للعمل في الخليج عبارة عن خدم ليست لهن حقوق وعانين من سوء المعاملة، وهي مسألة استهدفت الأرقاء السابقين في موريتانيا. فلماذا الأرقاء السابقون وحدهم؟ أهدف الحد من عددهم الديمغرافي؟ أم بهدف مواصلة مهنتهم التي خبروا عبر التاريخ عندما كانوا أرقاء أو في أفضل الحالات أبناء أرقاء سابقين؟

إن القطاع غير المهيكّل ظل مهملاً من طرف السلطات العمومية، حيث لا يتمتع العاملون فيه بأي نوع من التأمين الصحي ولا القانوني أو من الضمان الاجتماعي، مع أن معظمهم وغالبهم العظمى من النساء ومن المسنين والأطفال. وكمثال نعرفه ونعايشه تتعرض النسوة العاملات فيه للضرب وتكسير الأدوات وإتلاف البضائع والمنتجات من طرف الشرطة، بل ويتعرضن للسجن. ومن بين الصعوبات التي تعترض طريق العاملين في القطاع غير المهيكّل صعوبات من قبيل تسويق المنتجات والتمون بها، ومنافسة المنتج المستورد، وجهل معظم العاملين في القطاع، والأمية وعدم معرفة السوق وغياب التكوين المهني، وعدم تنظيم وهيكل القطاع. وفي ما يتعلق بعمال المنازل فنصنفهم إلى عدة أصناف هي:

القصر ذكوراً وإناثاً، ويقومون بالعمل كمحصلين في باصات النقل العمومي وبيع الخبز ونقل القمامة، والعمل على العربات لنقل وبيع الماء، ونقل اللبن، وبيع الهواتف، وورشات إصلاح السيارات، وجلب الصدقة بحجة الدراسة المحظرة ورصيدها، ويمتهنون السرقة والجريمة المنظمة وغير المنظمة.

ويتميز عملهم بضعف الرواتب وانعدام مفهوم الوقت. ويعانون من الضرب والاعتصاب، بل إن بعضهم قد يعمل من دون تعويض يذكر. كما أن من بين الأرقاء السابقين من يعمل بدون أجر، بل ويعمل على عدة مستويات مثل أن يقوم بخدمة أسباده وأبنائهم وأسرههم بالمفهوم العريض. وبالنسبة للأجانب فمعظمهم يعملن كخادمت منازل ويعانين الأمرين، وغالباً ما يقوم موظفهم باقتراح تجميع رواتبهم ثم يقومون بعد ذلك بالالتفاف عليها باتهامهن بالسرقة أو بخلق مشكل لهم لتفادي تسديد المستحقات المتركمة لعدة أشهر. كما تتعرض الفتيات للاغتصاب والتحرش. وستوقف هنا قليلاً عند تجربة الرابطة، فنحن أول من أثار المشكلة ورفع القضية أمام وزارة الشغل ووزارة الخارجية والسفارة السعودية في إنواكشوط ومنظمة الهجرة الدولية التي تتكفل اليوم بـ ١٣ مستفيدة منهن، وقد مولتهن بمبالغ مالية بلغت حوالي ١٨٠٠ دولار للمستفيدة بهدف تمويل أنشطة مدرة للدخل. وكان من بين المنظمات والنقابات التي ساعدتنا ووقفت إلى جانبنا كل من السيد الساموري بي وببكر مسعود من نجدة العبيد. كما نذكر هنا أن الرابطة تمكنت من تحرير فتاتين من برائن السجون المصرية كانتا قد سافرتا مرغمتين مع القنصل السعودي السابق. ونحن اليوم نتابع ملفات ٤٧ منهن على مستوى وكالة التضامن لتتكفل بهن وتمول أنشطة لهن.

يسمى (مركز الإرشاد حول الهجرة) سنة ٢٠٠٨ والذي شمل أكثر من ١٦ جنسية، وتمثل النساء نسبة معتبرة تصل إلى أكثر من ٤٣٪ من المهاجرين القاطنين في موريتانيا، ويعملن في أنشطة مختلفة مدرة للدخل، وهن نشطات ويقمن بعملهن بكفاءة ومهنية عالية يساهمن من خلالها في التنمية المحلية، ويعتمدن أكثر على العمل المنزلي كخادمت لدى الأسر الموريتانية. بالنسبة للنقابة العامة لعمال موريتانيا والكونفدرالية الوطنية للشغيلة الموريتانية CNTM فالعمل اللائق الذي نسعى إليه وندافع من أجله ليس مسألة مستحيلة ولا امتيازاً، وإنما هو العمل اللائق الذي ينسجم مع معايير المكتب الدولي للشغل والأمم المتحدة والذي يضمن لصاحبه الولوج إلى السكن والصحة والتعليم والخدمات الأساسية بصفة لائقة تحترم إنسانيته. ومشكل القطاع غير المهيكّل الأساسي بالنسبة للنقابة يتمثل في أن العمل غير اللائق ينتشر بصفة كبيرة. فالعامل لا يحصل على غطاء قانوني، ورب العمل لا يحترم المسطرة القانونية، وليست هناك سياسة وطنية للأجور. فالوضعية بعيدة كل البعد عن المثل القانونية للعامل، ولا تحترم القدرة الشرائية للمواطن.

وجهة نظر بعض المنظمات غير الحكومية

رئيسة رابطة النساء معيلات الأسر ورئيسة منظمة نجدة العبيد يجب التنبيه إلى أن العلاقات التقليدية ما زالت هي التي تحكم وتنظم التشغيل في القطاع غير المهيكّل، بدءاً من الاكتتاب إلى القيمة الفعلية للعامل. وبالتالي هي التي تحدد راتبه، فهناك فارق بين السيد القديم والرقيق السابق، ثم إننا وإلى اليوم نجد أن الاكتتاب يتم حسب القرابة والقبيلة والصدقة والمصاهرة وليس حسب الحاجة ولا الكفاءة (نظام إقطاعي) ويأخذ المجتمع على من توفرت له فرصة توفير فرص عمل ولم يستفد منها وتبقى وصمة عار على جبينه ونقيصة اجتماعية. ولتبسيط المسألة، لن أذهب بعيداً، فالصورة النمطية للسلوك الموريتاني تنكشف بجلاء عندما تأخذ مقود سيارتك في الشارع العام وترى كيف يتصرف الناس وكيف يحترمون أنظمة المرور. تلك صورة ونموذج واضح عن تعامل الموريتاني مع القانون أي قانون. وفي ما يخص عمل خادمت المنازل في المملكة العربية السعودية، فهناك العديد من التأويلات والتفسيرات التي تقدم هنا وأقول إنها متعددة ومفتوحة، مع أنني لم أتمكن من زيارة المملكة العربية السعودية فيما مضى، إلا أنني أعرف أن الأجانب بلا حقوق وخصوصاً العمال البسطاء، وما يحدث في الخليج ليس إلا نموذجاً يتوق بعض الموريتانيين إلى تطبيقه حرفياً في بلدنا، فربما هي صورة مشابهة نود استنساخها عندها.

وحسب كل من رئيسة رابطة النساء معيلات الأسر ورئيسة منظمة نجدة العبيد، فإنه على الرغم من شح مواردنا ومحدوديتها، فإننا مازلنا نناضل من أجل توفير العيش الكريم لهذه الشريحة وتمكينها ثقافياً واقتصادياً بل ووجودياً. وقد قمنا بالعديد من الدورات التكوينية

وبالنسبة إلى التوصيات: أولاً تنظيم وتوعية وتثقيف العاملين في القطاع غير المهيكل كل حسب تخصصه. وثانياً الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم وحفظها وعدم خلق أي نوع من المنافسة. ومن اللازم توفير الحماية والتأمين الصحي والاجتماعي لمن يمارسون هذه الأنشطة غير المصنفة، إضافة إلى ضرورة توفير صناديق مخصصة للتمويل الخفيف والقرض الصغير. وأخيراً يجب على الدولة والسلطات العمومية وخصوصاً البلدية منها، أن تكون عامل استقرار ونمو لهذا القطاع من خلال التكوين والمتابعة والتعبئة والتحسيس، وأن تكون موضوعاً لصالح هذا القطاع بهدف الرفع من مردوديته وتميمته، وتمكين هذا القطاع من الدفاع عن بعض مصالحه، وتدفع مقابل ذلك مساهمة سنوية غير معتبرة للبلدية ومصالحها الرقابية: ومن بين المقترحات التي تفضلت السيدة الرئيسة بها: تطوير وسائل وأدوات الإنتاج على مستوى الوحدات الإنتاجية مثل الصباغة والنسيج والميكانيكا والحياسة وصناعة الزرابي والسجاد والدباغة والغزل.

عرض وضعية خادمة عائدة من المملكة السعودية عامل أجنبي غير مهيكل: ا_ أم الخير منت إعبيد

المولودة ١٩٨٤ في توجنين إنواكشوط ١٠٠٨١٠٤٤٥
الفترة الزمنية للعقد الأصلي: سنتان قضت منهما ستة أشهر عقد عمل مكتوب في إنواكشوط - مبلغ الأجر ١٢٠٠ ريال سعودي في الشهر مع حجة وعمره. العلاوات لا توجد. النقل يتم التكفل به من طرف رب العمل. العطلة الأسبوعية غير موجودة، مع أن الوسيط ذكروا وجود ٨ أيام في الشهر، إلا أنها كذبة. التأمين الصحي: موجود - نوع العمل: بدوي. عمل منزل - لا أنتمى إلى نقابة - لقد استفدت من هذه الرحلة تعلم الحروف والقراءة والكتابة. فلم أكن أعرف الكتابة ولا القراءة في السابق. عدد المؤجرات: ١٢ ذهين معي في نفس الرحلة - العمل من الساعة التاسعة صباحاً إلى الساعة السابعة مساءً مع فترة استراحة قدرها ساعة أو ساعتين حسب بعض الصديقات، فإن هناك أخريات لهن ظروف أخرى وتعرضن لعدد من المشاكل مثل عدم سداد الراتب والمضايقات وغيرها من شدة العمل وهضم الحقوق والحرمان من بعض....

ب- عرض وضعية عامل أجنبي غير مهيكل في إنواكشوط السيد بوبكار كونتي:

مالي الجنسية قدم إلى موريتانيا سنة ٢٠١٢ يعمل مع ستة أشخاص آخرين من بينهم ماليون وغينيون في مغسل ويمارسون عملهم بكل حرية وبدون مشاكل ولا يحصلون على أي نوع من الحماية أو التأمين الصحي، ولا يجدون أي نوع من التمييز أو المضايقة ويعملون لساعات عمل عادية من دون ضغط أو إحفاف. وبالنسبة للمغسل فهو مملوك لموريتاني يشغلهم فيه، وبدو أنه يفضل الأجانب على المواطنين، ربما لخبرتهم أو لأمانتهم أو لأجورهم المنخفضة في حدود ١٠٠ دولار شهرياً مع بعض الإكراميات.

الملحق (١)

لائحة المراجع

- الدكتور سمير عيطة: الورقة المرجعية الاستراتيجية الوطنية للشباب والرياضة والترفيه ٢٠١٥ - ٢٠١٩
- الاستراتيجية الوطنية لعصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٢
- مساهمة القطاع غير المصنف في التشغيل في موريتانيا من سنة ١٩٧٧ إلى ١٩٩٢ نوفمبر ١٩٩٢ جاك شارميس
- ديناميكية الاقتصاد غير المصنف في إفريقيا الغربية « ثنائية الآفاق التقييمية: الدكتور محمد علي دياهي
- التقرير الوطني حول التشغيل ووضعية القطاع غير المصنف في موريتانيا سنة ٢٠١٢ - المكتب الوطني للإحصاء
- Application des normes internationales du travail, ٢٠١٦: Rapport de la Commission d'experts pour l'application des conventions et recommandations Mauritanie:Conférence internationale du Travail, ١٠٠e session, ٢٠١٦
- Promouvoir l'emploi productif et le travail décent des jeunes , le BIT: document de capitalisation ٢٠١٦- ٢٠١٢
- Situation de l'Emploi et du Secteur Informel en Mauritanie en ٢٠١٢ ONS
- Dynamique de l'Economie informelle en Afrique de l'Ouest: Dualisme -Perspectives d'évaluation: Mohamed Ali DEYAH

الملحق (٢)

أشخاص الذين تمت مقابلتهم:

- حمود إطفيل بوب/المدير العام للشغل
- الشيخ حبيب الرحمن مدير الرقابة الجبائية بوزارة المالية
- سيد أحمد الديه مدير مدرسة الأشغال العمومية بألاك
- خدجة منت عمارة: الغرفة الوطنية للتجارة
- محمد سيدأحمد إيد: مدير الطفولة بوزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة
- حمادي ولد البكاي مدير ترقية التمويلات الصغيرة والدمج المهني
- بوبكر مسعود رئيس منظمة نجدة العبيد
- محمد عبدالله/مدير مرصد التشغيل بالوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب
- الساموري بي الأمين العام لنقابة الكونفدرالية الحرة لعمال موريتانيا
- محمد أحمد ولد السالك الأمين العام للكونفدرالية الوطنية للشغيلة الموريتانية CNTM
- سيدينا خطري رئيس الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي
- العربي ولد حمين محام: المدير المالي والإداري للاتحادية الوطنية لمقدمي خدمات القطاع غير المصنف والرابطة الوطنية للقطاع غير المصنف
- إنيانك إبراهيم: الكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا
- أم كلثوم منت محمد: الكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا
- محمد إزناكي: الأمين العام للشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي
- أبوبكر ولد المامي: ناشط حقوقي عضو منظمة نجدة العبيد

الملحق (٣)

لائحة المهن المنتشرة في القطاع غير المهيكل
الموريتاني

صناعة الثريد الكسيكس والمنتجات الدقيقة	رعي وتنمية المواشي إبل بقر غنم ضأن حمير	المهن الغالبة
صناعة ومعالجة المنتجات اللبنية	دجاج	تربية الدجاج
صناعة الكاكاو والشوكولاتة والمربى	الاستغلال الغابوي: الجني/جمع وقطف	البحث عن الذهب
والعسل	الأشجار وقطعها والأنشطة الملحقة	الجني
صناعة القهوة والشاي	إستخراج الملح المحار	تقديم الخدمات على الشارع العام
صناعة منتجات التبغ وصناعة الملابس	الجزارة والنحر	تربية ورعي المواشي
والثياب والألبسة	حفظ اللحوم وتجفيفها	استخراج التربة والمحار
صناعة الجلود وحاجيات السفر	حفظ الأسماك	حفظ الأسماك
صناعة النعل	صناعة الجلود	صناعة الجلود
صناعة الحوائج من الخشب	صناعة الخبز	الصباغة
السلاسل والنسيج- الطباعة والسحب	كاتب	القطف
الإنتاج المطبعي والتسجيل الصوتي	فراش	صاحب آلة حباكة
حرفي	مسير هاتف	حرفي
مقدم خدمات	حايك	حائك
ميكانيكي	مصور أوراق	عامل نسيج
مصلح آليات صغيرة	عامل يدوي	صانع
كهربائي	عامل بناء حرفي	عامل أخشاب
مصلح ساعات	حانوتي	فنان
مصلح دايو وتلفاز.	بائع ثياب مستعملة	صباغ
خياط مصمم أزياء	بائع قماش	إسكافي
حدادي	بائع خضروات	صانع أواني فخار
مقدم خدمات منزلية	بائع فواكه	دباغ
مالك ورشة	بائعة عيش وكسكس	عامل بناء
مسير	بائعة فطيرة وفسق وخصار وتوابل	مدرس قرآن
بائع مشوي سمك أو لحم	تبتاب	سلاح
بائع ماء	بائع كتب	صانع ذهب
بائع مشروبات	جزار	صانع جواهر
مقدم خدمات النقل العمومي	أنشطة استقبال وإيواء	إصلاح السيارات
صاحب سيارة أجرة	إصلاح وترميم	إصلاح الأدوات المنزلية
سائق	صناعة أدوات البناء والخزف والزخارف	بيع العملات
سائق عربة حمير	صيانة المعدات والأدوات الإلكترونية	التوسط المالي
خدمات متعددة	والاتصالية	أنشطة الوكالات العقارية
خباز	صناعة الإسمنت والطين والبلاط والجبس	الإيجار
	والجير	التفريغ والحفر للصر

الملحق الرابع:

الاتفاقيات التي صادقت عليها الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الاتفاقيات رقم ٨٩ حول العمل النسوي الليلي المصادق عليها في ٢٠ يونيو ١٩٦١

والاتفاقيات رقم ٦٢ حول تقادم حق الأمن والحماية الاجتماعية والاتفاقية رقم ٨١ الخاصة بتفتيش العمال والمصادق عليها سنة ١٩٦٣ والاتفاقية رقم ٨٧ حول الحرية النقابية وحماية الحقوق النقابية. كما أن الاتفاقيات المتعلقة بالتمييز في الشغل والمهن لسنة ١٩٥٨ المصادق عليها سنة ١٩٦٣ في الثامن من نوفمبر، وتلك الخاصة بالعمل القسري رقم ٢٩ ورقم ٩٨ المتعلقة بحق التنظيم والتفاوض الجماعي ورقم ١٠٠ القاضية بالمساواة في المكافآت الدنيا في النشاط الزراعي، حول حماية الأمومة المصادق عليها سنة ١٩٦٣.

والاتفاقية رقم ٣ حول حماية الأمومة المصادق عليها سنة ١٩٦٣ والاتفاقية رقم ٣ حول حماية الأمومة سنة ١٩٦٣، والاتفاقيات رقم ١٣ و ١٤ و ١٧ و ١٨ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٦ والمتعلقة بالعتل الأسبوعية وتعويض الحوادث والأمراض المهنية المصادق عليها تباعاً في ١٩٦١ و ١٩٦٣ و ١٩٦١. الاتفاقية رقم ١٠٥ الخاصة بالقضاء على العمل القسري والمصادق عليها سنة ١٩٩٧ في الثالث من إبريل. الاتفاقية رقم ١٩ حول المساواة في التكفل بحوادث العمل المصادق عليها في الثامن من نوفمبر ١٩٦٣؛ الاتفاقية رقم ١١٨ حول المساواة في التأمين الاجتماعي المصادق عليها في الخامس عشر من يوليو ١٩٦٨. وغيره من المواثيق والاتفاقيات التي يضيّق المقام لذكرها ونوردها في الملحق التالي:

اتفاقية حماية الأمومة

اتفاقية محاربة العمل النسوي الليلي ١٩١٩

اتفاقية محاربة العمل الليلي للأطفال ١٩١٩

اتفاقية حول حق التجمع في المجال الزراعي

اتفاقية ١٩٢١ حول CÉSURE

اتفاقية ١٩٢٥ حول التساوي في العلاج في حوادث العمل المصادق عليها في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣

اتفاقية ١٩٢٥ حول الأمراض المهنية بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٦١

اتفاقية إعادة البحارة لسنة ١٩٢٦ المصادق عليها في ٨ نوفمبر ١٩٦٣

اتفاقية حول العمل الجبري لسنة ١٩٣٠ المصادق عليها يوم ٢٠ يونيو ١٩٦١

اتفاقية تحديد السن الدنيا للعمل في القطاعات غير الصناعية لسنة ١٩٣٢ المصادق عليها يوم ٢٠ يونيو ١٩٦١

الاتفاقية حول العطلة الأسبوعية ١٩٢١ المصادق عليها يوم ٢٠ يونيو ١٩٦١

الاتفاقية حول حق التنظيم والتفاوض الجماعي ١٩٤٩ المصادق عليها في ٣ دجمبر ٢٠٠١

اتفاقية تفتيش ورقابة العمل لسنة ١٩٤٧ بتاريخ الثامن من نوفمبر ١٩٦٣

اتفاقية المساواة في الأجور

اتفاقية العطل المعوضة لسنة ١٩٣٦ المصادق عليها يوم ٠٨ نوفمبر ١٩٦٣

اتفاقية حماية الأجور المصادق عليها يوم ٢٠ يونيو ١٩٦١

اتفاقية السن الدنيا للعمل المصادق عليها يوم ٢٠ يونيو ١٩٦١

اتفاقية محاربة كافة أشكال عمل الأطفال ١٩٩٩ بتاريخ ٣ دجمبر ٢٠٠١

اتفاقية السن الدنيا للعمل ١٩٧٣ المصادق عليها يوم ٢٠ يونيو ١٩٦١

اتفاقية حول سياسة الشغل ١٩٦٤ وتمت المصادقة عليها يوم ٣٠ يوليو ١٩٧١

اتفاقية الحق في المساواة والتعادل في مجال الحماية الاجتماعية ١٩٦٢

اتفاقية مكافحة التمييز في مجال الشغل والتوظيف والمهن ١٩٥٨

اتفاقية حول السن الدنيا للعمل في مجال الصيد ١٩٥٩

اتفاقية إلتزامات العمل وترتيبات العقود العمومية لسنة ١٩٤٩ بتاريخ الثامن من نوفمبر ١٩٦١

اتفاقية الحرية النقابية وحماية حقوق التنقيب لسنة ١٩٤٨ بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٦١

اتفاقية المساواة والعدالة في الأجور لسنة ١٩٥١ المصادق عليها في الثالث من دجمبر ٢٠٠١

اتفاقية المساواة في الحماية الاجتماعية وإعتماد المعايير الدنيا لسنة ١٩٥٢ المصادق عليها يوم ١٥ يوليو ١٩٦٨

اتفاقية القضاء النهائي على العمل القسري لسنة ١٩٥٧ المصادق عليها في الثالث من إبريل ١٩٩٧

اتفاقية عقود إلتزام الصيادين لسنة ١٩٥٩ المصادق عليها في الثامن من نوفمبر ١٩٦٣

اتفاقيات تحريم العمل الليلي النسوي والخاص بالأطفال لسنة ١٩٤٨ والمراجع سنة ١٩٤٨ المصادق عليهما بتاريخ الثامن من نوفمبر ١٩٦٣

اتفاقية حماية الأجور لسنة ١٩٤٩ المصادق عليها في العشرين من يونيو ١٩٦١